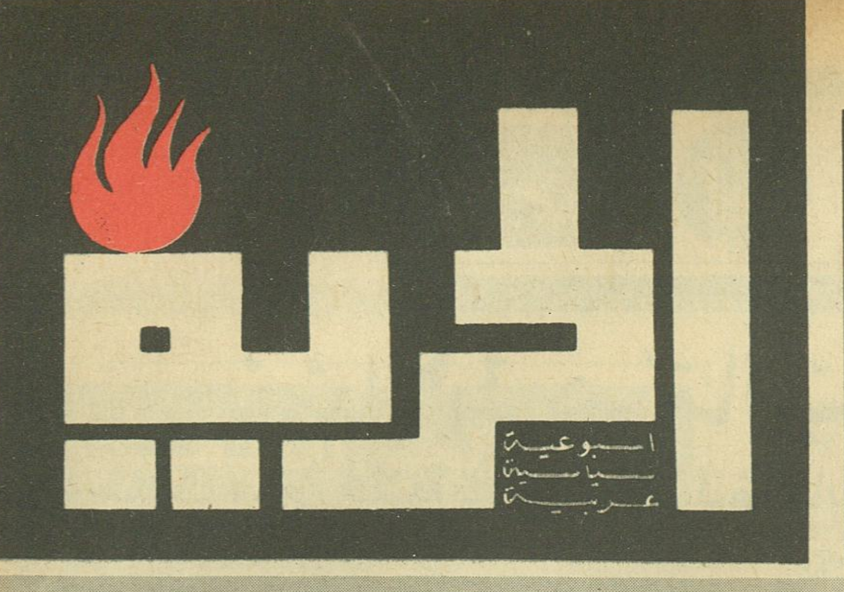



بيروت — الاثنين ١—٦—١٩٧٠ — العدد ٥١٧ — السنة الحادية عشرة الثمن ٢٥ ق. ل.

AL - HOURRIAH No 517 ● 1—6 — 1970 BEYROUTH

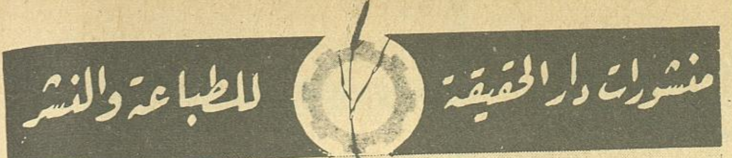

وثيقة سياسيّة للجبهة الشعبيّة الديمقراطيّة
مقدمة للمجلس الوطني الفلسطيني السابع
**حول المهمات الراهنة لحركة المقاومة**

# المقاومة الفلسطينية والحركة الشعبية اللبنانية في مرحلة المواجهة الجديدة

■ حزام الأمن الاسرائيلي ■ مشكلات النزوح ■ تحركات السلطة بعد الاضراب ■

■ نص المذكرة المشتركة التي قدمتها (منذ أربعة أشهر) منظمة الاشتراكيين اللبنانيين ولبنان الاشتراكي إلى تجمع الأحزاب والفئات التقدمية وإلى "الكفاح الفلسطيني المسلح"

# مسائل النضال الوطني على ضوء الموقف في الجنوب وواقع العمل الفلسطيني


البناية المركزية - بيروت ص ب ٨١٤٧

**صدر حديثاً**

- الامبراطوريّة الأميركيّة
  كلود جوليان
- التخلّف والتّنمية في العالم الثالث
  ج. م. البرتيني
- ثورة أوكتوبر في نصف قرن
  دويتشر، سويزي، دوب، هيوبرمان وغيرهم
- مفهوم الحزب عند لينين والموقف العربي الرّاهن
  الياس مرقص

**قيد الطبع**

- التجارب الإشتراكيّة أمام مشاكل التنمية
  رينيه دومون - مارسيل مازوير
- في الفكر اللينيني
  لوكاكش، بوخارين، غارودي، آلتوسر
- الإيديولوجيّة العربيّة المعاصرة
  عبدالله العروي
- الماركسيّة اللينينيّة والتطوّر العالمي والعربي في برنامج الحزب الشيوعي اللبناني وفي نقدنا لهذا البرنامج
  الياس مرقص
- الامبرياليّة عام ١٩٧٠
  بيير جاليه
- العالم الثالث أو جغرافية التخلّف
  ايف لاكوست
- الماركسيّة اللينينيّة أمام مشاكل الثورة في العالم غير الاوروبي
  ستيوارت شرام، هيلين كارير دنكوس

جميع الأعداد التي صدرت عام ١٩٦٩ مجموعة بمجلد واحد يطلب من الادارة
الثمن ٢٥ ليرة لبنانية

احد الاعداد التي صدرت عام ١٩٦٩



الحرية

نماذج من مضمون البرامج في جامعة بيروت العربية

الجناح التقدمي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يعلن:
تأسيس
الجبهة الشعبية (الديمقراطية) لتحرير فلسطين

■ الجبهة الجديدة تقطع علاقتها كليا بالجناح اليميني
■ الاغلبية الساحقة من تنظيمات وفروع الجبهة الشعبية تنحاز للجبهة الشعبية (الديمقراطية)
■ الجبهة الجديدة تفتح تجربتها الثورية لكل التقدميين العرب المؤمنين بالكفاح المسلح

يرسل بالبريد بعد اضافة ثمن الطوابع

في المكتبات

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين




"تحليل ونقد"

قدم له
محسن ابراهيم



# نضالات عمالية في الاردن

## • وحدات من قوات بعض المنظمات الفدائية تقف الى جانب ادارة الشركة

**منذ فترة قليلة اجتمع عمال ومستخدمو شركة الدلتا للتعهدات — جنوبي عمان — ام قبلين والبالغ عددهم حوالي ٤٠٠ ، وانتخبوا من بينهم لجنة نقابية ، ايمانا منهم أن انتظامهم هو الطريق لانتزاع حقوقهم الديمقراطية الحياتية والمعيشية التي تجاهلتها طويلا الطبقات المستغلة. ولقد أدركت الشركة جيدا أن انتخاب العمال للجنتهم هذه والتفافهم حولها يعني بداية اتحاد العمال وبداية ركوعها ايضا ونزولها عند مطالبهم ، فلجأت مستغلة علاقتها ببعض منظمات حركة المقاومة الى استخدامها لتفتيت وحدة العمال وارهابهم ، وانه لمن المؤلم أن تستجيب هذه المنظمات لادارة الشركة: فهد الجبجي، ايليا نقل ، سمير نقل ، مجندة بعض مسلحيها لخدمة الادارة والتي استخدمتهم يوم ٢٣—٥—٧٠ لارهاب العمال واطلاق النار عليهم.**

لقد خرج العمال جميعهم بعد اطلاق الرصاص يوم ٢٣—٥—٧٠ مدركين أن صدامهم لن يكون مع مقاتلي هذه المنظمات وانهم سيعاقبون ويعاقب المسؤولون عن ارسالهم ليعودوا صباح ٢٤—٥—٧٠ الى الشركة مضربين عن العمل حتى تتحقق مطالبهم :

١ — انهاء عمليات الاستدعاء والتحقيق مع اعضاء اللجنة النقابية .

٢ — زيادة الاجور التي تتدنى حتى تبلغ ٦٠٠ فلسا .

٣ — بدل غلاء معيشة .

الا أن العمال فوجئوا بقوات كبيرة من المسلحين تحتل الشركة وترفض دخولهم الا بانهاء اضرابهم ، ولم تكتف بذلك بل اطلقت الرصاص على العمال واحتجزت بعضا منهم .. ومما يؤسف له أن العمال قد وجدوا انفسهم ليس فقط أمام قوات مسلحة من بعض المنظمات الفدائية وحسب ، وانما وجدوا ممثلين عن اتحاد عمال فلسطين يطلبون منهم أن ينهوا لجنتهم المنتخبة، وأن ينتظموا بالرغم منهم في اتحاد عمال فلسطين .. مهددين بأن كل من يرفض ذلك لن يعود الى الشركة .. وقد قابل عمال الشركة تصرف مقاتلي هذه المنظمات بالشجب وموقف اتحاد عمال فلسطين بالرفض القاطع، مصممين على استمرار اضرابهم .

ان عمال ومستخدمي شركة دلتا للتعهدات ما زالوا مضربين عن عملهم واقفين وقفة رجل واحد ، مطالبين كل المنظمات الوطنية والجماهيرية تدعيم مطالبهم .. وانهم اذ يطالبون ادارة الشركة بتحقيق مطالبهم الثلاثة الاولى، يطالبون القيادة الموحدة لحركة المقاومة ايضا بمحاكمة المسؤولين عن تحريك الوحدات المسلحة لارهاب العمال وقمع حركتهم وحماية ادارة الشركة .

هذا ما اعلنته الجبهة الشعبية الديمقراطية في بيان لها صدر في عمان وأعلنت الجبهة أنها اذ تؤيد مطالب العمال العادلة والمشروعة من ادارة الشركة لترى لزاما عليها أن توضح ما يلي :

١ — ان موقف اتحاد عمال فلسطين يكرس اقلمة العمل النقابي والجماهيري وتجزئته كجزء من تجزئة نضالنا الوطني مهما كانت نوايا القائمين والمسؤولين عن الموقف . وانه ليفتح النافذة واسعة للقوى الرجعية المعادية في الاردن للدخول في لعبة التفرقة ما بين الاردني والفلسطيني .. ان العامل الاردني والعامل الفلسطيني يتعرضون لاستغلال واحد من مستغل واحد اردني وفلسطيني ، فكما أن نضالنا الوطني لا يقبل التجزئة فنضالنا النقابي لا يقبل التجزئة ايضا .

٢ — ان قمع حركة العمال وارهابهم من قبل بعض فصائل حركة المقاومة ليس مساسا بالعمال وحسب وانما هو تعزيز لسلطة الرأسماليين والمستغلين في هذا البلد وخدمة للقوى الرجعية مهما كانت النوايا . لذا فان محاكمة المسؤولين عن ذلك مطلب على القيادة الموحدة تنفيذه أمام عمال الشركة والجماهير .

كما أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد أعلنت في بيان اخر ما يلي :

« ان العمال فوجئوا بتدخل عامل جديد هو وقوف قوات منظمة فدائية الى جانب الرأسماليين ضد اضرابهم ، ولم تكتف هذه القوات التي كان يزيد عددها على الخمسين مسلحا بعملية الاحتلال للمصنع فقط ، بل اطلقت الرصاص على العمال محاولة انهاء الاضراب بالقوة مع خطب تهديد مارسها الاتحاد العام لعمال فلسطين ضد العمال على لسان مندوبه انهم على استعداد لفصل كل العمال وجلب خمسمائة عامل بدلا منهم ، الا أن هذا الموقف جوبه بموقف موحد من العمال ادى الى حدوث صدام بالايدي وباعقاب البنادق نتج عنه جروح ورضوض للعمال ينتمون الى منظمات : الصاعقة الجبهة الشعبية ، جبهة النضال الشعبي ، الجبهة الشعبية الديمقراطية » .

كما أعلنت الجبهة الشعبية الديمقراطية عن نضال عمال الكسارات كما يلي :

ان عمال الكسارات الشجعان العاملين في اكثر من ستين كسارة في منطقة عمان لوحدها ، والذين يزيد عددهم عن ستمائة عامل — تحت ظروف غاية في الصعوبة والمجازفة بحياتهم — ووفق أوضاع تتعارض مع روح العصر وكل المبادىء الانسانية ، بحيث يبلغ عدد ساعات العمل ١٢ — ١٣ ساعة يوميا !! والى غير ذلك من الحقائق التي تثير الاستهجان والاستياء لدى كل القوى المخلصة والشريفة من شعبنا .

ان هؤلاء الاخوة الشجعان قد تجاوبوا مع النداء الذي وجهته لجنتهم التحضيرية ، المؤرخ ١٩—٥—١٩٧٠ ، وتداعوا لمكان الاجتماع الذي حدده البيان . وفي صباح يوم الجمعة ، ٢٢—٥—١٩٧٠ ، الساعة العاشرة ، التفت جماهير عمال الكسارات مع لجنتها التحضيرية وابدت موافقتها المطلقة على محتويات البيان ، وبعد مناقشة أوضاعهم ومطالبهم بالتفصيل وبروح نقابية ديمقراطية اكسبتهم احترام وتقدير الجماهير التي تتبعت باهتمام وتأييد مطالبهم ، انتخب العمال لجنة نقابية من ١٤ عضوا حازت على الموافقة التامة للعمال الحاضرين . وكان عددهم يزيد عن مائة عامل ، جاؤوا من مختلف الكسارات، الامر الذي اضفى على الاجتماع طابعا تمثيليا شمل كل قطاعات عمال الكسارات في عمان والزرقاء . وقد خول العمال هذه اللجنة بالعمل على تحقيق المطالب التي اقرت بعد مناقشة ديمقراطية ، وفي جو من الاخوة والتضامن ، دل على مستوى عال من الوعي النقابي والانتماء الطبقي .. واعتبر العمال أن هذه اللجنة هي وحدها صاحبة الحق لتمثيل العمال في معركتهم النضالية لنيل حقوقهم ومطالبهم العادلة . وهي — حسب ما جاءت في برنامجهم المطلبي المقر من قبل كل العمال — على الشكل الاتي :

١ — تحقيق يوم عمل من ٨ ساعات اسوة ببقية العمال .

٢ — تحقيق يوم العطلة الاسبوعية باجر مدفوع .

٣ — تحقيق الاجازة السنوية المعمول بها حسب قانون العمل والعمال الاردني .

٤ — اجازة مرضية سنوية اسوة بسائر العمال .

٥ — وجوب التأمين الصحي ودفع التعويض والمكافأة في حالة تعرض العامل للضرر او التشويه اثناء العمل .

٦ — وضع حد للفصل التعسفي مع مراعاة الاصول القانونية عند وقوع الفصل .

٧ — توفير الاسعافات الطبية الاولية في أماكن العمل .

هذا وقررت الجنة أن تحدد موعدا لاحقا لانذار اصحاب الكسارات لتلبية مطالبهم وفي حالة الرفض سوف تدعو عمال الكسارات للاضراب عن العمل حتى تحقيق المطالب الاساسية العادلة لهم .

جانب من مظاهرات العمال التي قادتها الجبهة الديمقراطية في أول أيار ، عيد العمال العالمي ..

## ■ شريط عمليات الجبهة الشعبية الديمقراطية ■

**اصدرت الجبهة الشعبية الديمقراطية خلال الاسبوع الماضي البيانات العسكرية التالية :**

### بيان عمليات رقم ٣١٩

قامت احدى مجموعاتنا المقاتلة بتاريخ ٢٢—٥—٧٠ وفي تمام الساعة التاسعة والنصف مساء بقصف مركز على مستعمرة كفار روبين بالغور الشمالي ، وقد استمر القصف مدة نصف ساعة ، هذا وقد رد العدو على النيران بالمثل مستخدما المدفعية الثقيلة الا أن قواتنا استطاعت الانسحاب والعودة الى قواعدها سالمة . وقد نتج عن هذا القصف :

١ — تدمير واعطاب عدد من المنشآت الحيوية بالمستعمرة .

٢ — قتل وجرح عدد من افراد العدو .

### بيان عمليات رقم ٣٢٠

١ — بتاريخ ٢٢—٥—١٩٧٠ قامت قوة مشتركة من الجبهة الشعبية الديمقراطية والصاعقة بالتوغل داخل خطوط دفاعات العدو ونسف عدة امتار مشبكة بواسطة طوربيدات ، كما قامت المجموعة الاخرى بنسف مضخة للمياه شرقي اشدوت يعقوب ، وقد تم التفجير الساعة العاشرة والنصف .

٢ — بتاريخ ٢٣—٥—٧٠ قامت احدى مجموعاتنا المقاتلة بنصب كمين لدورية راجلة للعدو وذلك على الطريق المؤدي الى مستعمرة جيشر وفي تمام الساعة الخامسة والربع صباحا قدمت الى المنطقة دورية هندسة مكونة من خمسة افراد فانقض عليها ثوارنا بالاسلحة الرشاشة المتوسطة والخفيفة مقتل اثنان وجرح اخر وفر اثنان . وقد فتح العدو نيران اسلحته باتجاه قواتنا الا أن المجموعة استطاعت الانسحاب.

### بيان عمليات رقم ٣٢١

بتاريخ ٢٥—٥—١٩٧٠ وفي تمام الساعة ٦،٣٠ صباحا ، تحركت احدى مجموعاتنا المقاتلة باتجاه اهدافها المحددة لها في تل ابو الذهب في الجولان المحتلة ، وقد فاجأ ثوارنا العدو بالقذائف الصاروخية والرشاشات المتوسطة والخفيفة ، مما ادى الى تدمير احد مهاجع العدو ، ويعتقد بوقوع اصابات بداخل المهجع ، كما تم تدمير دبابة للعدو واشعال النيران فيها .

### بيان عمليات رقم ٣٢٢

بينما كانت احدى مجموعاتنا داخل الارض المحتلة تقوم بالمهام الموكلة اليها وذلك قرب قرية جلقموس ، منطقة جنين ، في الضفة الغربية ، استطاعت وحدة من قوات العدو اكتشافها وعلى الاثر خفت للمنطقة مجموعات ضخمة من قوات العدو مؤلفة من طائرات الهليوكبتر وعدد كبير من المدرعات والمجنزرات لتطويق مجموعتنا وذلك حوالي الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم ١٣—٤—١٩٧٠ ، لكن مقاتلونا الابطال تصدوا لهذه القوات التي تفوقهم عددا وعدة واستطاعوا الصمود امامها حتى الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم ، حيث شارفت ذخيرتهم على النفاد ، مما اضطرهم للانسحاب مخترقين حصار العدو المضروب حولهم .

وقد كانت خسائر العدو في هذه المعركة :

١ — تدمير مجنزرتين شوهدتا والنيران مشتعلة بهما .

٢ — قتل وجرح ما لا يقل عن ١٥ ضابطا وجنديا من افراد العدو .

أما خسائرنا فقد كانت :

اصابة اربعة من رفاقنا بجراح مختلفة وقعوا على اثر ذلك باسر قوات الاحتلال .

أما رفاقنا الجرحى فهم :

١ — الرفيق المناضل محمد عبدالله ابو وعر — قباطية

٢ — الرفيق المناضل يحيى زكريا سعيد — فقوعة

٣ — الرفيق المناضل عبد القادر راجح حسن — جنين .

٤ — الرفيق المناضل عبد العزيز احمد محمد — اليامون .

هذا وقد عادت باقي المجموعة الى قواعدها سالمة .

الحرية

صاحب الامتياز
محسن ابراهيم

المدير المسؤول
حسن فخر

مدير الادارة
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة المعاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان



# عمال مصلحة الآثار في صور يستأنفون إضرابهم

## • ثلاث نقابات عمالية وطلاب المدارس يتضامنون مع العمال ويتظاهرون في المدينة
## • دعوة جميع عمال الآثار في لبنان لاعلان الاضراب

يوم الجمعة الماضي عاد ٥٤٠ عامل من مصلحة الاثار في صور الى استئناف الاضراب عن العمل بعد تعليق اضرابهم لمدة خمسة ايام انتظروا خلالها « درس » مطاليبهم التي تقدموا بها يوم السبت الاسبق بعد مظاهرة حاشدة قاموا بها في المدينة وتضامن معهم جميع طلاب المدارس في صور ، واعضاء ثلاث نقابات عمالية هي : نقابة عمال البناء ونقابة عمال الخياطة ، ونقابة عمال الافران وعدد كبير من العمال والمستخدمين .

وقبل القيام بالمظاهرة اجتمع وفد من العمال مع المسؤولين في مصلحة الاثار ، وناقشهم بحقوق العمال التي تحجبها الادارة عنهم واصروا على نيلها وهي :

مظاهرة عمال الاثار والطلاب تخترق شوارع صور

١ — دفع الضمان الاجتماعي مع المعاش الشهري .

٢ — دفع غلاء المعيشة .

٣ — مساواة نهار السبت مع المصالح الرسمية « تعطيل نصف نهار » .

٤ — مطالبة تسجيل الاعياد الرسمية اي التي تعطل بها الدوائر الرسمية.

٥ — دفع الضمان الاجتماعي لجميع العمال الذين عملوا من ٦٧ لغاية ٧٠ .

٦ — التامين الصحي لجميع العمال الذين يصابون في داخل العمل .

٧ — طلب دفع المعاش الشهري من ١ — حتى ٥ من الشهر الثاني .

٨ — دفع الزيادة المجديدة التي قررتها الوزارة لجميع العمال بدون استثناء .

٩ — عدم صرف أي عامل دون انذار سابق .

وقد قدمت هذه البنود الى السلطة المحلية في صور بعد مظاهرات العمال والطلاب المتضامنين مع عمال مصلحة الاثار ، وكان أن طلب آمر فصيلة صور من العمال المضربين « فرصة » لدرس قضاياهم مع الجهات المختصة واتفق على تعليق الاضراب خمسة أيام «؟!».

والان ، وبعد أن انتهت الفترة التي اتفق عليها ولم تظهر نتيجة « الدرس » اعلن العمال الاضراب الشامل وشكلوا لجنة لمتابعة الاضراب ولجنة للاتصال بجميع عمال الاثار في صيدا وبعلبك وجبيل وبيروت وطرابلس لتوسيع رقعة الاضراب وتوحيد مطاليبهم ووضع خطة نضالية مشتركة لتحقيقها ، بعد التجاهل المستمر الذي تمارسه مديرية الاثار ازاءها ، ومن ابرز مطالب عمال الاثار في لبنان ككل تحديد ساعات العمل بثمان ساعات تكون فترة الراحة ظهرا من ضمنها ، وتثبيت جميع العمال بتحويلهم من عمال مياومين الى عمال ثابتين ، بالاضافة الى البنود التسعة التي تضمنتها المذكرة المنشورة اعلاه .

هذا ومن المنتظر أن يتجاوب عمال الاثار في بقية المناطق مع العمال في صور ويعلنوا الاضراب العام خلال هذا الاسبوع .

### برقية تأييد للعمال

« اضراب عمال الاثار في صور — البص هو حق مشروع، نطالبكم بانصافهم وتحقيق مطالبهم العادلة » .

أمين السر العام
لاتحاد نقابات العمال والمستخدمين
في الجنوب

# الاتحادات الطلابية العربية في أوروبا تطالب باعادة عبد الخالق محجوب (سكرتير الحزب الشيوعي) الى السودان

**وجهت الاتحادات الطلابية العربية في اوروبا البرقية التالية التي تطالب فيها باعادة عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي السوداني الذي نفي الى القاهرة ، وهذا نص البرقية :**

مجلس الثورة السودانية
رئاسة مجلس الوزراء
الاخ اللواء جعفر محمد النميري .

نحن الاتحادات الطلابية العربية وجمعية الطلبة الاكراد نتوجه لمجلس قيادة الثورة في جمهورية السودان الديمقراطية باستنكار نفي الرفيق عبد الخالق محجوب الى ج.ع.م. كاسلوب لحل الخلافات بين القوى التقدمية داخل الثورة السودانية .

نعتبر نفي الرفيق عبد الخالق محجوب فرصة لعناصر الثورة المضادة وتفتيتا للقوى التقدمية في صفوف الثورة السودانية .

ان انتصار الثورة السودانية ما هو الا انتصار للثورة العربية عامة والتي هي بحاجة ماسة الى تلاحم جميع الفصائل الثورية في جبهة عريضة ضد الاستعمار والرجعية المحلية .

نعتقد أن نفي الرفيق عبد الخالق محجوب ليس موجها له شخصيا وانما هو اتاحة فرصة لقوى اليمين لضرب الثورة السودانية وبالتالي تقليص دور الثورة العربية في مواجهة الاستعمار والرجعية في العالم العربي .

ان التجارب في حركة التحرر الوطني وخاصة التقدمية قد أعطتنا دروسا يجب الاستفادة منها وان انتكاسة كثير من هذه النظم كان نتيجة لتصدع بنية القوى الثورية الوطنية وانعدام الثقه بينها .

لذا نطالب نحن الاتحادات الموقعة أدناه باعادة الرفيق عبد الخالق محجوب الى السودان للمساهمة في بناء الثورة السودانية والتي هي جزء من الثورة العربية .

— الاتحاد الوطني العام لطلبة اليمن ، فرع يوغوسلافيا .
— الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، فرع زاغرب .
الاتحاد الوطني لطلبة سوريا ، فرع زاغرب
— جمعية الطلبة الاكراد في اوروبا، فرع زاغرب
— جمعية الطلبة العراقيين ، فرع زاغرب .
— منظمة الطلبة الاردنيين ، فرع زاغرب
— الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، فرع زاغرب .
— الطلبة اللبنانين ، فرع زاغرب .

# المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة

بدأت مساء السبت في القاهرة الدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني . وتأتي هذه الدورة في اعقاب الاتفاق الذي تم منذ اسبوعين بين جميع فصائل حركة المقاومة حول صيغة محددة للوحدة الوطنية تنص على تمثيل جميع القوى في اللجنة المركزية لمنظمة التحرير، على أن تتشكل اللجنة المركزية من : اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وممثلين عن كافة المنظمات الفدائية ورئيس المجلس الوطني وقائد جيش التحرير وبعض المستقلين .

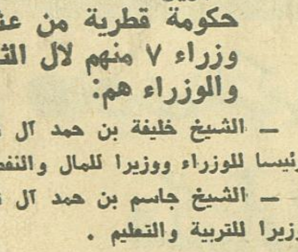
وبالرغم من هذا الاتفاق الذي وقعت عليه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، الا أن الجبهة اعلنت عشية انعقاد المجلس انها قررت الاشتراك الرمزي في دورة المجلس بحجة « أن موضوعات أساسية لا بد أن تتم قبل أن تستطيع الجبهة تحمل مسؤولياتها ضمن مؤسسات المنظمة بشكل كامل ومسؤول » .. أما باقي فصائل حركة المقاومة فقد اشتركت في الدورة الجديدة بوفود مماثلة للوفود التي اشتركت في الدورة السادسة .

هذا وقد تقدمت الجبهة الشعبية الديمقراطية بمذكرة سياسية تحدد فيها مواقفها على ضوء المهمات الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية .

( راجع نص مذكرة الجبهة الشعبية الديمقراطية على ص — ١٣ )

## بعد محاولة « لاقامة » « حكم ديمقراطي » في قطر

# تشكيل حكومة اغلبية اعضائها من العائلة الحاكمة



الشيخ خليفه بن حمد آل ثاني

**بعد محاولة لترتيب الاوضاع الدستورية في قطر ادت الى وضع دستور جديد اعلن منذ شهرين ، تشكلت أول حكومة قطرية من عشرة وزراء ٧ منهم لال الثاني والوزراء هم:**

— الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني رئيسا للوزراء ووزيرا للمال والنفط .
— الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني وزيرا للتربية والتعليم .
— الشيخ عبد العزيز بن احمد آل ثاني وزيرا للصحة .
— الشيخ ناصر بن خالد آل ثاني وزيرا للاقتصاد والتجارة .
— الشيخ عبد الرحمن بن سعود آل ثاني وزيرا للعدل .
— الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني وزيرا للكهرباء والماء .
— الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني وزيرا للصناعة والزراعة .
— السيد خالد بن عبد الله العطية وزيرا للاشغال العامة .
— السيد علي بن احمد الانصاري وزير للعمل والشؤون الاجتماعية .
— السيد عبد الله بن ناصر السويدي وزير للمواصلات .

وكما هو واضح من هذه التشكيلة الوزارية فان العائلة الحاكمة في قطر ، بالرغم من كل الضغوط التي تعرضت وتتعرض لها لاجل القيام بـ « عملية اصلاح وتحديث » للجهاز العشائري ، وبالرغم من كل « رغباتها » للقيام بذلك لم تستطع ان تتجاوز وضع الحكم العشائري الموروث ، منذ ان تولى آل الثاني الحكم في قطر .. فمحاولة اقامة « حكم ديمقراطي » افرزت نظام انتخابات عجيب هو ان ينتخب الشعب ممثليه ثم يعود الحاكم « فينتخب » هو بنفسه عدد محدود من المنتخبين ! بالاضافة الى احتفاظه بحق تعيين بعض الانصار لزيادة عدد اعضاء المجلس .. واقامة مجلس وزراء يشارك فيه ممثلو الشعب — والشعب هنا مجرد مدلول عام للتفرقة بين العائلة المالكة وجميع طبقات وفئات الشعب — انتهت بتشكيل حكومة ٧/١٠ من العائلة الحاكمة ، والثلاثة الباقون من محاسيبها !

# المقاومة الفلسطينية والحركة الشعبيّة اللبنانيّة في مرحلة المواجهة الجديدة

**● حزام الامن الاسرائيلي ● مشكلات النزوح ● تحركات السلطة بعد الأضراب ●**

## ١ – الهدف الاسرائيلي والنزوح

**لم تمر بضعة أيام على الحملة الاسرائيلية في العرقوب حتى كان مسرح العمليات ينتقل مباشرة الى القطاع الاوسط . فهنا تكمن الحلقة الاهم في عملية المجابهة بين المقاومة واسرائيل على الحدود اللبنانية من جانبيها .**

**والقصف الذي تعرضت له بنت جبيل ويارون وبليدا وعيترون ، كان يبين بوضوح الهدف الاساسي للعمليات العسكرية الاسرائيلية منذ الحملة على العرقوب . فهذه الحملة لم تكن اكثر من فاتحة لخطة هدفها الاشمل اخلاء المنطقة الحدودية من السكان وتحويلها الى ساحة « قصف حر » يتعرض له الفدائيون « ازاء أي تحرك » . هذا الهدف حرصت اسرائيل على اعلانه تكرارا وهي تباشر عمليات القصف . وخلال أيام كان نزوح السكان قد تم بالصورة التي استهدفتها الخطة الاسرائيلية ، لتنتقل بعد ذلك مباشرة الى عمل « ايجابي » : تعيين نقاط مراقبة وتسيير دوريات دائمة في المنطقة الخالية على طريق خلق حزام أمن يستهدف منع التسلل الفدائي عبر الحدود .**

النزوح الكبير هو الان مدار المشكلة المباشرة التي قذفت بها التطورات على الحدود في وجه الوضع اللبناني . واذا كان من الصعب أن نحصر منذ اللحظة الاثار البعيدة المدى لهذا النزوح ، فان في وسعنا على الاقل أن نربطه بالوضع الذي يسقط عليه الان مباشرة . فنحن ازاء ازمة اقتصادية تتجلى في غلاء متصاعد وضيق في القوة الشرائية ، وهي لا تشمل اغلب فئات البورجوازية الصغيرة فقط ، بل انها بدأت تلحق حتى بفئات عليا من الموظفين . هذه الازمة تبين التشبع الذي اصيبت به اجهزة الدولة ومجالات اقتصاد الخدمات في الوقت الذي تتصاعد فيه نسبة المتعلمين وحملة الشهادات . هذه العناصر تشير الى الازمة التي يدخلها الوضع اللبناني ، فكيف سيكون تقبله لعشرات الالاف من النازحين ؟

كان النزوح النتيجة الحادة لتخاذل السلطة وسياستها تجاه الجنوب على كل صعيد . الا أن هذه السلطة التي سلكت عمليا ومنذ سنين بشكل لا يترك أمام الجنوبيين من مخرج في النهاية – تجاه ردود الفعل الاسرائيلية – سوى النزوح عن قراهم ، هذه السلطة نفسها برهنت – بالمقابل – واكثر من مرة على مقدار تخوفها من هؤلاء النازحين ووصل بها الامر قبل أشهر الى حد اجلائهم بالعنف عن الارض التي بنوا عليها اكواخا لسكناهم . واذا كان ذلك هو مقدار الخوف الذي عبرت عنه السلطة تجاه ظاهرة النزوح وهي بعد في بداياتها ، فكيف يكون حالها اليوم بعد أن بلغت الظاهرة هذا المدى من الاتساع ؟

ان عجز النظام الراهن عن استيعاب النازحين يجعل السلطة في حالة خوف من أن يصبح هؤلاء مصدرا جديدا لبلبلة فعلية وربما مجالا للعمل التقدمي .

ومن هنا كان تحرك الاجهزة سريعا باتجاه امتصاص وتحوير ما يختزنه اهل الجنوب النازحون من نقمة على السلطة ، وتحويلهم الى ركيزة لاحتجاج شعبي ضد العمل الفدائي . هكذا راحت السلطة ، التي تضع في راس أمانيها تصفية المقاومة ، تستثمر لصالحها نتائج المجابهة المباشرة بين المقاومة والقوة الاسرائيلية . وأصبح القصف والنزوح وانسحاب المقاومة عوامل تتكىء اليها السلطة للتحريض على العمل الفدائي وعزله وصب موجة النقمة الشعبية باتجاهه .

وكان لا بد لها تنفيذا لذلك من أن تدعم أشخاصا نصبوا أنفسهم وكلاء عامين للنازحين، فتولوا – متظاهرين بمعارضة لفظية للسلطة – تنفيذ خطة كان اضراب الثلاثاء ذروتها .

## ٢ – تحركات السلطة : من الاضراب .. الى قرارات مجلس الوزراء

لقد صدرت الدعوة للاضراب تحت شعارات عامة « محايدة » تتحدث عن مأساة الجنوب وتحض على الاستجابة لمتطلبات دعمه . ومع كل ما رافقها من ضجيج وما سبقها وتلاها من تصريحات ، ظلت الدعوة للاضراب في كل مراحل تطورها تلتف بغموض حول النقطة الرئيسية التي كان مطلوبا تحديدها :

– من هو المسؤول عن « سقوط » الجنوب؟ ثم ضد من واحتجاجا على سياسة من يجري تحريك البلاد في اضراب شامل ؟

لم يكن منتظرا بالطبع من الدعوة والداعين، فضح المسؤول الحقيقي عما آلت اليه أوضاع الجنوب . فالسلطة التي يفترض أن يشار اليها هنا باكثر من اصبع ، سلطة الاقطاعيين والتجار التي تعتبر الجنوب مجرد مشيخة متخلفة ملحقة بها والتي لا ينهض وجودها الا على سياسة اللامقاومة والاستسلام تجاه اسرائيل والامبريالية ، هذه السلطة لم يكن ممكنا الحديث عنها وفضحها وتعيين ادوارها ومسؤوليتها من جانب اناس كانوا دائما حلفاءها ومنفذي اغراضها، ولم تكن دعوتهم الاخيرة للاضراب الا تلبية لاحتياجاتها وانقاذا لها من مأزقها .

من هنا لم يكن ترك الاضراب بلا هدف محدد وبلا جهة معلنة ينصب عليها الاحتجاج ثم بلا مطلب ولا مسؤول يتجه الضغط اليه لتحقيق هذا المطلب ، لم يكن ذلك كله مجرد ضرب من اللباقة أو حسن التخلص .

ان هدف الاضراب الحقيقي كان تأليب الحركة الشعبية في المدن – فضلا عن نازحي الجنوب – على المقاومة الفلسطينية في مناخ يوفر مادة خصبة للتحريض بهذا الاتجاه . والاضراب بالاضافة الى هدفه الرئيسي هذا كان يحقق للسلطة هدفين اخرين : تطويق أي مظهر من مظاهر الاحتجاج الشعبي الفعلي ( المضاد للسلطة بالطبع ) يمكن أن يبرز اذا ما تدخل « اليساريون » في مسالة النازحين، وتنصيب قيادة للجماهير الجنوبية يمكن ان تتكىء الى امجاد دورها في « الاضراب الكبير » لممارسة ادوار اخرى فيما بعد .

ولم يستطع غموض الدعوة أن يحتفظ بجدواه حتى يوم الاضراب ، ذلك انه رغم الشعارات العامة « المحايدة » التي انطلقت المسألة في ظلها ، فان نوعية القوى التي سارعت الى اعلان انتظامها في مسيرة الاضراب اتت تفضح بصورة مبكرة كل شيء . فمن الوطنيين الاحرار الى الكتائب والكتلة الوطنية، مرورا بالنجادة والهيئة الوطنية ، انتهاء بالرابطة المارونية كانت الصفوف تتلاحم استعدادا لليوم الكبير . ومن خلف الجميع كانت الاجهزة تعمل بكل ما تختزنه من طاقة في الاحياء، لجعل اليوم الكبير كبيرا بالفعل . ولم تكن نوعية القوى التي هرعت الى الاضراب هي وحدها التي فضحت حقيقته قبل أن يقوم ، بل أن بعضها لم يستطع الا أن يفصح في بياناته عن مفهومه للاضراب ودوافع انتظامه فيه . وقد كان بيان الرابطة المارونية سيد الوضوح في هذا المجال .

ان اضراب الثلاثاء ، الذي أتى في ظروف القصف الاسرائيلي ونزوح الجنوبيين وانسحاب المقاومة ، كان يوفر الفرصة لاحداث تماسك نسبي في المعسكر المعادي للمقاومة ( لا يمكن التنبؤ بمقدار ديمومته ) . ومثل هذا التماسك النسبي يشكل حدثا هاما بالنسبة لمعسكر كان يبدو منقسما على نفسه من كل جهة حتى معركة العرقوب الاخيرة .

**الاضراب ، وتماسك المعسكر المعادي للمقاومة بصورة نسبية ، كان يوفر للطرف الاشد تناقضا مع العمل الفدائي ( الاجهزة ) امكانية التحرك التي حرمته منها احداث اذار . ولم يتأخر هذا الطرف في قطف ثمار « اليوم الكبير » الذي اشرف على تنظيمه . وهكذا أتى اجتماع مجلس الوزراء نهار الاربعاء ٢٧ ، بالنتائج التي انتهى اليها ، يعكس التوازن « الجديد » الذي يبدو أنه آخذ في التشكل بعد التطورات الاخيرة على الحدود .**

وقد لا تكون تفاصيل قرارات مجلس الوزراء هي الشيء المهم في هذا النطاق . فالحديث عن « منع اطلاق الصواريخ من الاراضي اللبنانية ووضع عبوات ناسفة قرب الحدود» ليس جديدا ، وكذلك هي الحال بالنسبة « لتعزيز شرطة الانضباط المشترك بين المنظمات الفدائية والسلطة العسكرية لمنع المخالفات واحالة المخالفين من الفلسطينيين على السلطات اللبنانية المختصة » . ولكن الجديد هو الموقع الذي كان الوزراء يتحدثون منه في مجلسهم ، والطريقة التي صيغت بها القرارات ونشرت ، والالفاظ الحازمة التي استخدمت في الاعلان عنها « ... قرر مجلس الوزراء فرض تطبيق اتفاق القاهرة نصا وروحا على جميع الفرقاء ... الخ » . الا يشير ذلك كله الى احساس السلطة بان توازنا جديدا للقوى في طريقه الى التشكل ، وان ذلك قد يمكنها من شن « غارات هجومية » على العمل الفدائي هي بدورها ايضا ؟

## ٣ – المقاومة الفلسطينية والحركة الشعبية اللبنانية في مرحلة المواجهة الجديدة

ان « استقرار » المجابهة الاسرائيلية للعمل الفدائي على خطة قوامها التصدي المباشر للمقاومة داخل الارض اللبنانية ، ينقل معركة الحفاظ على وجود المقاومة ( حقها في الانطلاق وحريتها في العمل على امتداد المنطقة الحدودية ) الى مرحلة جديدة تختلف عناصرها واحتمالاتها عن المرحلة الاولى حيث كانت المقاومة تخوض معركة وجودها ضد تآمر السلطة في الاساس .

ففي المرحلة الاولى (مرحلة المواجهة المباشرة بين السلطة والمقاومة ) استطاعت المقاومة أن تحصل على مكاسب بينة . وبهذا المعنى كانت المواجهة لصالح المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية في النهاية : اطلاق حركة شعبية مؤثرة نسبيا مهما يكن افقها الفعلي ، نمو هامش من الحرية لعمل المقاومة وللعمل الوطني اللبناني ، تفجير معركة سياسية واسعة ضد الاجهزة القمعية .. الخ . ولم يكن النظام في تلك المرحلة هو الخاسر فقط ، بل انه لم يستطع أن يحتفظ حتى بتماسكه وسرعان ما ظهرت تناقضاته الداخلية بصورة فعلية . ذلك أن المواجهة حرمته من تماسك قاعدته الطائفية العشائرية ، كما انها اخرجت الى السطح ازمته الاقتصادية التي كانت في دور التحضير .

الا انه اذا كانت المواجهة بين المقاومة والسلطة ( نيسان وتشرين ٦٩ ، اذار ٧٠ ) قد انصبت نتائجها على اظهار تناقضات النظام ومكامن ضعفه وعجزه ( ضمن اطار لبناني صرف ) عن امتصاص او تصفية العامل الوطني الذي مثله وجود المقاومة ، فان انتقال المواجهة الى مواجهة مباشرة ( داخل الارض اللبنانية ) بين المقاومة والقوة الاسرائيلية بدأ يصب نتائجه – منذ معركة العرقوب بشكل بارز – على اظهار تناقضات المقاومة ومكامن ضعفها والثغرات التي تنطوي عليها بنيتها ووجهتها في العمل وطبيعة علاقتها الهشة بالوسط السكاني المحيط بها ( النزوح ) .

ان ادراك المقاومة للفارق الجوهري بين متطلبات مرحلة من المواجهة سبقت مع النظام، وبين متطلبات مرحلة من المواجهة راهنة مع القوة الاسرائيلية – التي لم تجد حتى الان ما يعيقها عن تنفيذ خطة حزام الامان على امتداد منطقة حدودية اصبحت خالية فعلا من السكان – ان هذا الادراك بات ، دون اية مبالغة ، امرا مقررا بالنسبة لمصير المقاومة الفلسطينية في لبنان اساسا .

فاسلحة المقاومة واساليبها في الرد على متطلبات المرحلة الجديدة من المواجهة لا يمكن أن تستقى من نفس مادة مواجهاتها السابقة للسلطة اللبنانية . ففي تلك المواجهات كان بمقدور المقاومة والحركة الشعبية اللبنانية المتحققة بها أن « تنجح » رغم تناقضاتها ومكامن ضعفها والثغرات التي تنطوي عليها بنيتها ووجهتها في العمل . أما في المواجهة الراهنة فالنجاح متعذر اذا استمر الالتفاف على تلك المعضلات الجوهرية ومحاولة سترها بمكابرة دعاوية لن تكون في احسن الاحوال اكثر من عملية هروب لفظية الى الامام .

**من هنا يكتسب التحليل النقدي لاوضاع المقاومة الفلسطينية وعلاقتها بالحركة الشعبية اللبنانية التي**

---

**● نص المذكرة المشتركة التي قدمتها (منذ اربعة اشهر) منظمة الاشتراكيين اللبنانيين ولبنان الاشتراكي الى تجمع الأحزاب والفئات التقدمية والى « الكفاح الفلسطيني المسلح » ●**

# مسائل النضال الوطني على ضوء الموقف في الجنوب وواقع العمل الفلسطيني

**كانت منظمة الاشتراكيين اللبنانيين ولبنان الاشتراكي قد قدما مذكرة مشتركة الى الاحزاب والفئات التقدمية منذ حوالي ٤ أشهر والى حركة المقاومة ، هذا نصها :**

**لقد أصبح من الممكن ان نرى جميعا ، وبعد جملة التطورات والمواقف التي احاطت باحداث الجنوب الاخيرة ، أن « مسألة الجنوب » قد أصبحت بلا جدال المسألة المركزية – لبنانيا – والمقررة في نضال القوى الوطنية والمقاومة الفلسطينية في لبنان . فمن الناحية المادية كما من الناحية السياسية أصبح الجنوب ساحة الصراع الفعلية التي تخوضها الان كل من قوى النظام اللبناني من جهة والقوى الوطنية الثورية الفلسطينية – اللبنانية من جهة أخرى باعتبار أن كل ما يتم فيها من انتصارات للقوى الوطنية او من هزائم يؤثر مباشرة في كل امكانات الدعم والنضال الباقية في المناطق الاخرى من لبنان .**

كيف ؟ ان وضع الجنوب المادي والسياسي( وجود مقاومة شعبية أم عدمها ، وجود تحرك جماهيري معاد للسلطة أم نزوح ونقمة على الفدائيين ) قد يكون نقطة الضعف الكبرى بالنسبة للنظام مما يعني أن استمرار الهجوم عليها يساهم على المدى الطويل في ارباكه وتقويضه، كما أنه – وفي غياب خطة سياسية ( وربما عسكرية ) من قبل المقاومة الفلسطينية والقوى اليسارية اللبنانية في الجنوب – قد يتحول الى نقطة هجومية للسلطة على المستويين المادي ( القمع ) والسياسي ( عزل المقاومة واستقطاب الراي العام وتضليله ) .

ما هو وضع الجنوب حاليا ؟

بعد أحداث كفر كلا والخيام اتضح أمر أساسي : من المستحيل ماديا وسياسيا فتح جبهة واسعة في الجليل الاعلى وشن عمليات مؤثرة في الظروف التي تحيط بالفدائيين في الجنوب . ما أن خطف حارس ليلي واحد حتى خطف ٢٣ لبنانيا مدنيين وعسكريين وروعت المنطقة بأسرها دون أن تظهر أدنى مقاومة سواء من الفدائيين أم من اللبنانيين . وبذلك انكشف الوهم الاول : لا يمكن لاتفاق القاهرة أن يساوي – في الجنوب على الاقل – شيئا طالما أنه سيصطدم بالشروط المتخلفة بصورة فاضحة لوضع الجماهير والقرى اللبنانية التي يفترض أنها هي «مادة الثورة ووقودها » في الجنوب . وسرعان ما اضطر الفدائيون لمواجهة الحقيقة البائسة وايقاف العمليات بعد أن اتضح لهم مقدار الخسارة السياسية التي سوف تنجم بالتأكيد عن الاستمرار فيها في ظروف النزوح والاستياء الذي يعم قرى الجنوب والذي ادخل الارتباك والشلل الى نشاط قوى الدعم في مختلف أنحاء لبنان .

**اذن فالحقيقة التي تبدو واضحة الان هي أن لا امل بأي كفاح مسلح مؤثر ضد شمالي اسرائيل طالما أن الظروف في الجنوب سوف تبقى على ما هي عليه الان .**

لكن هذه الحقيقة بالغة الدلالة بالنسبة لمستقبل المقاومة في لبنان – وفي المنطقة أيضا

أما السبب فواضح وبسيط : الردع الاسرائيلي العنيف والمدروس ضد منطقة يفترض تحويلها الى حليف – لا تملك اية قاعدة مادية ( وقائية دفاعية ) او سياسية ( تنظيم وقيادة شعبيين ) تمكنها من الصمود والقبول الواعي بالتالي بنتائج دخول المقاومة وعملها في الجنوب .

اذا كانت الامور بهذه البساطة فقد كان من البديهي أيضا أن يرى المرء بعض بوادر التغيير ( ان لم يكن جذريا في بداية الامر ) في منطق المقاومة وخططها المستقبلة ، بحيث تركز هذه بعد الان على تصحيح مفهومها العسكري البحت للنضال المسلح – فكيف « بحرب التحرير الشعبية » – وان على حساب كل انواع العمليات العسكرية التي قد تستتبع ردعا اسرائيليا لا يتوقع امكانية الرد عليه سواء من السكان أم من المقاومة نفسها .

فما الذي حدث حتى الان ؟ لا شيء تقريبا. ففي الجنوب ، وحتى عندما تقوم الجماهير بمبادرات ذات دلالة – كما حدث في الخيام – تجابه المقاومة هذه المبادرات بالتلكؤ والعجز والتصرفات البيروقراطية بحيث اصبحت مبادرة الخيام مثلا مهددة بالفشل مع كل ما يحمل هذا الفشل من نتائج خطيرة على الصعيدين المعنوي والسياسي ( محليا وجنوبيا ) .

ومما يؤكد هذه الغفلة وهذا التخبط أيضا الغياب التام الواضح لاي مطالب جنوبية في دعاية المقاومة وعملها وكذلك تركيز المباحثات التفصيلية القائمة على مسائل تافهة لا تتعدى التفاصيل الشكلية . مما يدل على سوء تقدير بالغ لمعنى ما يحدث في الجنوب الان من نزوح من جهة وانحسار التأييد للعمل الفدائي من جهة ثانية . فبينما يزداد مركز المفاوضين الفلسطينيين ضعفا من خلال التركيز على مسائل جزئية في محادثات يغرقهم فيها الجانب اللبناني بتفاصيل تتعلق بتنفيذ اتفاق القاهرة باتجاه مكشوف يرمي الى « الاجتهاد » في تفسير هذا الاتفاق بما يتفق ومصالح النظام والتخلص من ارتباطاته ، ويغيب عن المفاوضين الفلسطينيين أن كل التفاصيل والمكاسب انما يتم تقريرها في الواقع لا على الورق وانما على الجبهة السياسية التي هي الان ساحة الجنوب التي تستميت السلطة من أجل ابقاء زمامها في يدها، وابقاء التوازن العام فيها لمصلحتها .

ما العمل اذن ؟

منذ فترة طويلة نسبيا – وبالتحديد منذ دخول المقاومة الى لبنان طرح اليسار اللبناني جملة من الشعارات لخصت جواب هذه القوى على الاحتمالات التي لا بد أن تنجم من جراء انتقال المقاومة الى الجنوب : الملاجىء، لجان الدفاع المحلي ( مؤخرا ) .. مع اشارات غامضة احيانا لضرورة بلورة مطالب اجتماعية بهدف اعطاء المعركة طابعها الاجتماعي : مطالب مزارعي التبغ مثلا ..

ورغم مضي هذه الفترة وما استجد من تطورات كشفت عن الملامح الحقيقية للوضع وعن معنى هذه الشعارات وشروط تحقيقها – التي يتعلق القسم الاعظم منها بسلوك وخط المقاومة الفلسطينية – فما زلنا حتى الان نقتصر على تكرار الطرح المجرد دون أي تعديل .

لكن ، هل ما زال هذا الشكل من الطرح الوحيد الجانب كافيا ومقبولا ؟.. ينبغي في رأينا

## تابع المقاومة الفلسطينية والحركة الشعبية اللبنانية في مرحلة المواجهة الجديدة

استجابت لها منذ دخولها ، اهميته الحاسمة ومعناه الحقيقي . ان ممارسة النقد هي مقدمة التغيير وشرطه الضروري . والذين يجابهون النقد الان بردود فعل عصبية لا يفعلون في الواقع شيئا سوى أنهم يقترحون ان تمضي المقاومة ( ومعها جماهيرها اللبنانية ) معصوبة العينين نحو خسائر جديدة ومآزق حقيقية وربما نهائية هذه المرة . ان النقد الذي نمارسه ليس نوعا من الانسياق مع لذة الترف الفكري وهواية التحليل كما يحلو للبعض أن يتصور . اما الادعاء بأن هذا النقد يؤدي « دورا تخريبيا » و « يبث اليأس بين الجماهير » فانه اذ يدير من جديد اسطوانة الارهاب الفكري التي كانت رائجة قبل الخامس من حزيران ، يكشف بالمقابل عجز اصحابه عن ملامسة الاوضاع الفعلية للجماهير، التي يجري الحديث عنها ، وعن ادراك اتجاه ردود فعلها الحقيقية . ان يأس الجماهير لن يتأتى من تحليل نقدي ينتهى الى رسم وجهة عمل هي وحدها القادرة على توفير القوى الفعلية اللازمة لمرحلة المواجهة الجديدة . ان يأس الجماهير سوف يكون بالفعل عاما وقاتلا اذا بقيت طريقة التعامل معها هي الطريقة التي سادت حتى الان، واذا ظلت هذه الجماهير تشاهد أمامها القديم على قدمه دون اي تغيير أو حتى رغبة في تغيير أنماط السلوك والمواجهات من جانب القوى التي تقودها او تدعي قيادتها.

ماذا يمكن أن تبرز نظرة تحليلية نقدية تلقى على اوضاع المقاومة الفلسطينية وعلاقتها بالحركة الشعبية اللبنانية ؟

ان استذكار المعارك التي خاضتها المقاومة والمراحل التي اجتازتها منذ أول ارتطام علني لها بالنظام اللبناني انتهاء بمعركة العرقوب الاخيرة ، كفيل بان يرسم صورة واضحة للثغرات الاساسية التي تنطوي عليها بنيتها ووجهتها في العمل وطبيعة صلتها بالجماهير اللبنانية المؤيدة لها .

ان الحضور الفدائي الى لبنان كان معناه مد ذراع الكفاح الفلسطيني المسلح الى منطقة حدود عربية اخرى ( الجنوب اللبناني المتصل بالجليل الاعلى المحتل ) وهي منطقة شديدة الاهمية فلسطينيا مثلما هي شديدة الحساسية اسرائيليا . هذا الحضور الفدائي العسكري الى الجنوب اللبناني كان يستمد ركيزته الشعبية الاساسية من الثلاثمائة الف فلسطيني المقيمين في لبنان ( غالبيتهم سكان مخيمات ) . وكان تسييس هذه الركيزة الشعبية يبدو شرطا لنهوض العمل الفدائي العسكري على الحدود وتوفير القاعدة التي تحمي ظهره من الخلف .

فهل استطاعت منظمات المقاومة أن ترسم لوجودها الشعبي في المخيمات خطة عمل سياسي محددة وموحدة ، وأن ترسم لوجودها الفدائي على الحدود خطة عمل عسكري محددة وموحدة ايضا ؟ وهل استطاعت أن تقيم صلة ما ، ولو في حدود دنيا ، بين عملها العسكري على الحدود وعملها السياسي في المخيمات ؟

انطلاق النقاش من هنا لا ينطوي ، كما قد يتبادر للوهلة الاولى ، على محاولة لتكبير دائرته وتوسيع المسألة بصورة مصطنعة الى حدود فضفاضة لا علاقة لها بالوضع الراهن . ذلك أن الالمام ، ولو بسرعة ، بنمط مواجهة منظمات المقاومة لقضايا عملها السياسي والعسكري ضمن اطار الوسط الفلسطيني ( الشعبي والفدائي ) هو وحده طريقنا لفهم نمط مواجهتها لقضايا العلاقة بينها وبين الوسط اللبناني الذي دخلت عليه ( سواء في الجنوب او على الصعيد الوطني ككل ) .

ان منظمات المقاومة التي استطاعت اطلاق حركة الشعب الفلسطيني في لبنان — بعد قهر دام عشرين عاما — لم تبن تيارها في الواقع الا على الاوضاع القديمة التي وجدتها في المخيمات قائمة جاهزة . وهي اوضاع تستمد خصائصها من بقايا العلاقات العائلية العشائرية ( القروية ) الموروثة عن المجتمع الفلسطيني قبل عام ٤٨ . ان ذلك كان يبقي المخيمات بعيدة عن ان تشكل قاعدة شعبية موحدة ومتماسكة حول الكفاح المسلح . ذلك أن تحول المخيم الى قاعدة شعبية ثورية للمقاومة كان يعني أكثر من مجرد تحويله الى معسكر للتدريب ، كان يفرض تحويله الى مركز لسلطة شعبية فعلية . وهو أمر كان مرهونا بقيام علاقات ديمقراطية بين منظمات المقاومة وجماهير الفلسطينيين هي نقيض العلاقات العائلية العشائرية السائدة ضمنها . ان عجز المقاومة المسلحة في احتكاكها بمجتمع المخيمات عن تثويره فعلا ، ووقوعها اسيرة العلاقات الاجتماعية التقليدية ، كان يقلص بصورة واضحة الاشكال التي يتظاهر من خلالها تماسك الشعب الفلسطيني حول ثورته الوطنية وطلائعه المسلحة . ان هذه الاشكال لم تكن تبدو فعالة نسبيا الا في لحظات المواجهة الساخنة المكشوفة مع النظام اللبناني . اما عندما كان الخصم يستتر محورا صراعه مع المقاومة نحو مظهر سلمي ، فان هزال تلك الاشكال كان يبدو شديد الوضوح . ذلك ان القدرة على المواجهة في ظروف كهذه ، كانت تبدو مرهونة اساسا بتوافر أشكال من التنظيم الشعبي والعلاقات الديمقراطية متقدمة ووجود خطة سياسية مشتركة بين اطراف المقاومة كلها يحكمها وعي لوجهة الصراع مع الخصم قادر على أن يرى بوضوح كل تعرجاتها تحت كل الظروف . وهي كلها أمور كانت مفقودة في عمل المقاومة السياسي ضمن المخيمات .

يبدو التواصل هنا واضحا بين التفكك السياسي لحركة المقاومة على مستوى القمة ( حيث لا خطة مشتركة للعمل السياسي في الوسط الفلسطيني تجمع المنظمات الفدائية على صعيد واحد ) وبين التفكك الاجتماعي على مستوى القاعدة الشعبية التي بنت عليها المقاومة تيارها حيث تصب ردود الافعال دائما ( ومهما يكن عمق ما تختزنه من طاقات وطنية ثورية ودوي انفجاراتها بين الحين والاخر ) في مجرى العلاقات العائلية العشائرية المتخلفة . من هنا تستمد ازمة افتقاد المقاومة لخطة عمل سياسي مشتركة في الوسط الفلسطيني حجمها الفعلي بحيث انها لا تعود مجرد أزمة تفكك أو تناحر بين المنظمات الفدائية نفسها ، بل تبدو على حقيقتها : أزمة علاقة بين منظمات المقاومة وبين الجماهير الفلسطينية .

ان وعي طبيعة الفجوة السياسية في تكوين وممارسات المقاومة الفلسطينية في لبنان بابعادها الحقيقية هذه ، هو شرط النجاح في مراكمة خطوات فعلية على طريق ردمها . فمسألة توفير خطة عمل سياسي مشتركة لمنظمات المقاومة تخاطب الوسط الفلسطيني في لبنان ، لا تحلها اجتماعات تعقد بين هذه المنظمات يجري خلالها وضع او تلخيص المبادئ السياسية العامة للثورة الوطنية الفلسطينية في بيان او ميثاق تدعى الجماهير الفلسطينية للالتفاف حوله . ان خطة عمل سياسي مشتركة قادرة على تثوير المجتمع الفلسطيني في لبنان لا تولد الا في اطار علاقات ديمقراطية واسعة بالجماهير ( تنظيمها في مجالس شعبية ) . فداخل هكذا اطار يمكن ان تاتي خطة العمل السياسي ملبية لحاجات الوسط الفلسطيني النابعة من قضاياه الخاصة ومن اتصاله بالوضع اللبناني .

واذا كانت منظمات المقاومة الفلسطينية قد افتقدت على امتداد وجودها في لبنان خطة عمل سياسي مشتركة قادرة على الاحاطة بحركة الجماهير الفلسطينية وتلبية حاجات نضالها ، فان أشكال عملها العسكري الفدائي على الحدود كانت محكومة أيضا بنفس القدر من التفكك والبلبلة .

— لم تكن هناك خطة محددة وموحدة للعمل الفدائي في توجهه نحو الارض المحتلة . خطة تعين اهداف هذا العمل وطرائقه واساليبه ، وتجيب على جملة اسئلة لا يجوز ان يظل الجواب عليها اعتباطيا أو فرديا : هل يريد العمل الفدائي ان يمارس عمليات قصف تنطلق من داخل الارض اللبنانية ؟ وهل يدخل في تخطيطه القيام بعمليات ضد المدنيين في المنطقة التي يحتلها العدو ؟ وما هي اهدافه الرئيسية في الجليل الاعلى ؟ وما هي افضل الطرائق التي تؤمن له الوصول الى هذه الاهداف ؟ ألم يكن جديرا بالمقاومة ان تطرح على نفسها هذه الاسئلة باكرا وبوضوح لتصوغ عملها العسكري الفدائي بوحي الاجوبة عليها ، بدلا من أن تجد نفسها الان وقد فرضت عليها تلك الاسئلة الاساسية فرضا بينما زمام المبادرة ليس في يدها ؟

— ثم لم تكن هناك ايضا خطة عمل محددة وموحدة للمقاومة في مواجهتها لاحتمالات غارات هجومية اسرائيلية واسعة كان واضحا انها اصبحت اكثر من مرجحة خلال الاسابيع القليلة الماضية . ولا بد من العودة هنا الى معركة العرقوب الاخيرة . ان الزاوية التي نناقش منها سلوك المقاومة في هذه المعركة ليست زاوية اخلاقية على الاطلاق . فنحن لا نستهدف من النقاش ان ينتهي الى تعيين حدود الشجاعة والبسالة والصمود التي تخوض بها المقاومة معاركها ضد العدو . واذا كانت حصيلة سلوك المقاومة في معركة العرقوب هي حصيلة سلبية في راينا ، فان المسألة لا علاقة لها هنا باي حكم أخلاقي على سلوك المقاومة . ان ما هو موضع النقاش والنقد على هذا الصعيد ليس مقدار شجاعة المقاومة ( وبين الذين استشهدوا ورفاقهم من الفدائيين طاقات بطولة لسنا بصدد ممارسة موقف تعليمي تجاهها ) . ان ما هو موضع النقاش والنقد فعلا ينصب على « الخطة » التي اعتمدتها المقاومة في مواجهة الغارة الاسرائيلية وأسباب فشل تلك «الخطة» في تحقيق اهداف كان ممكنا تحقيقها .

لقد بات واضحا ان المقاومة لم تتاهب للغارة الهجومية الاسرائيلية المكشوفة (والتي كان سرها مذاعا قبل اسبوع من حصولها ) باية خطة محددة تعين القوى المطلوبة للمواجهة وأشكال هذه المواجهة والاهداف المنشودة من ورائها . وهكذا استطاعت اسرائيل تحقيق اهداف الغزوة دون معوقات اساسية . بينما يكاد الاجماع ينعقد على ان المنطقة التي كانت مسرح العمليات الاسرائيلية تشكل منطقة نموذجية لقتال عصابات كان جديرا بأن يلحق أضرارا كبيرة بالقوة المهاجمة ( راجع مقال احمد جبريل في مجلة الى الامام العدد ٢٠٠ تاريخ ٢٢ ايار الجاري — ومقال العقيد محمد الشاعر الصادر في مجلة الطلائع والمنشور في الانوار بتاريخ ٢٧ ايار الجاري ) .

ان افتقاد المقاومة لخطة عمل سياسي محددة وموحدة تخاطب الوسط الفلسطيني في لبنان ، وافتقاد وجودها الفدائي على الحدود لخطة عمل عسكري محددة وموحدة أيضا ، ان هذا المدى من عفوية المقاومة في تحركها ضمن الوسط الفلسطيني كان يرسم سلفا نمط مواجهتها لقضايا العلاقة بينها وبين الوسط اللبناني الذي دخلت عليه ( سواء على الصعيد الوطني العام أو على الصعيد الجنوبي الخاص).

لم يحكم تعامل المقاومة مع الوضع السياسي اللبناني ( بمرتكزاته الاقتصادية والاجتماعية الخاصة ) وعي يعين حدود علاقتها بهذا الوضع ووجهة هذه العلاقة بكل ما تنطوي عليه من تعرجات . ان المقاومة كحركة مقاتلة ضد الصهيونية ومعادية للامبريالية ، هي حركة ذات مصالح تتناقض جوهريا مع طبيعة النظام القائم . ومن هنا فان علاقتها بالوضع السياسي اللبناني لا بد أن تصاغ بطريقة تستجيب لمصالحها الحقيقية تلك . وهو أمر يفرض عليها ، في طليعة ما يفرض ، فهما محددا لتحالفاتها اللبنانية : مستوياتها وحدودها والاغراض المستهدفة منها .

ان العمود الفقري لهذه التحالفات لا بد أن يتشكل من القوى الاجتماعية والسياسية التي تستطيع أن تشارك المقاومة — من موقعها اللبناني — تناقضها الجوهري مع النظام القائم . وحول هذا العمود الفقري يمكن للمقاومة أن تنسج الكثير من التحالفات الجزئية والمؤقتة أو المحدودة ( بحدود ظروف معينة ) مع قوى اجتماعية وسياسية يكون معروفا سلفا أن مصالحها لا تلتقي لقاء ثابتا ونهائيا مع مصالح المقاومة .

كيف يمكن أن تتم صياغة التحالفات عمليا بمثل تلك الدقة في التمييز بين حليف وحليف ؟ ان المسالة هنا ليست مسالة « انتقاء » من جانب المقاومة لهذا الطرف و « استبعاد » لذاك . وليس مطلوبا من المقاومة أن تصدر كشفا بالقوى التي تلتقي بها لقاء ثابتا وتلك التي يمكن أن ينعقد معها تحالف جزئي أو مؤقت أو محدود . ان المطلوب من المقاومة هو أن تطرح — من موقعها الفلسطيني — برنامجا صحيحا لعلاقتها بالوضع السياسي اللبناني ، وعند ذلك تصبح قضية فرز تحالفاتها مجرد نتيجة لا بد أن تقررها المقدمات .

ما هو « البرنامج » الذي مارسته المقاومة في هذا النطاق ؟

لقد اعتمدت المقاومة اسلوب تشكيل امتدادات وملحقات وظلال لبنانية لنفسها عبر تشجيع الالتحاق الفردي بها سياسيا (وعسكريا في بعض الاحيان ) . ان ذلك كان يمنع اصلا امكان بلورة وفرز تحالفاتها اللبنانية بالطريقة التي تجعلها على لقاء فعلي بالقوى صاحبة المصلحة الثابتة في تاييدها حتى النهاية . فحين يصبح انتقال القوى اللبنانية الى الموقع الفلسطيني هو شرط التحالف الاساسي ، لايعود هناك مقياس لاكتشاف مدى « الولاء » للمقاومة ( أي لمصالحها الوطنية النهائية ) سوى لفظية التأييد للعمل الفدائي وهي لفظية تستطيع السلطة نفسها استخدامها بل هي تستخدمها فعلا !.

ثم ان انتهاج المقاومة لاسلوب الالحاق الفردي المباشر بها كمدخل لصوغ تحالفاتها اللبنانية الحميمة يفقد هذه التحالفات جدواها ، فلسطينيا ولبنانيا . فالتحالف المطلوب والمجدي هو ذاك الذي يستطيع أن يوفر عملية الربط بين النضال الوطني التحرري الذي تخوضه المقاومة الفلسطينية وبين النضال الوطني الاجتماعي للجماهير اللبنانية . ومثل هذا الربط لا يكون الا بين قوى تحتفظ بمواقعها المستقلة . ان استقلال الحركة الشعبية هو شرط نهوضها بعبء مساندة العمل الفدائي ، فهذه المساندة لا تكون حقيقية وفعالة الا من موقع النضال الوطني الاجتماعي اللبناني . واذا أدركت المقاومة هذه الحقيقة فان بامكانها عندئذ أن تمارس ، من موقعها الفلسطيني الخاص هي ايضا ، دعما لهذا النضال الوطني والاجتماعي يصب طاقته في المساعدة على تنمية التنظيم الشعبي المستقل للحركة الجماهيرية اللبنانية .

ان غياب هذه الحقيقة عن المقاومة ، فكرا وممارسة ، قد عكس نفسه على طبيعة علاقتها بالوسط السكاني في الجنوب باشكال يجب أن تتوفر شجاعة الاعتراف بسلبياتها . فطوال العامين الماضيين نهضت علاقة المقاومة بالسكان على عمليات تسليح فردي قاصرة عن اعدادهم — في ظل انسحاب سلطة متخاذلة — لعملية مواجهة مع فزوات اسرائيلية كانت مرتقبة دائما . لقد كان باستطاعة المقاومة أن تساهم بأمكانياتها المادية والسياسية في تنفيذ خطة تستهدف تنمية أشكال من التنظيم الشعبي المستقل للسكان يمكن من خلالها توفير مقومات صمود حقيقية : انشاء وحدة دفاع مسلحة جماعية في القرية ، واقامة ترابط بين هذه الوحدات على صعيد مجموعة القرى ، وتجنيد امكانيات الجماهير ( والمقاومة ) لعمليات التحصين وبناء الملاجىء .. الخ . كما كان باستطاعة المقاومة أن تدعم ، بوجودها السياسي والمادي ، النضالات المطلبية للجماهير دون أن تتخلى عن موقعها الفلسطيني . ان ذلك كان من شانه أن يساعد على دمج المقاومة بحياة السكان وتحويلهم فعلا الى قاعدة صمود وحماية خلفية لها .

وليس باستطاعتنا أن نفهم نزوح الجنوبيين الان بمعزل عن حقيقة اساسية ، وهي أن هؤلاء النازحين لم يشهدوا نموا حقيقيا لقوى وطنية تحريرية تهز التركيب الاجتماعي لقراهم والذي ظل منضبطا ضمن اطار علاقات الاقطاع السياسي بقاعدتها العائلية العشائرية . لقد استقبل اهل الجنوب الفدائيين باستجابة عفوية واسعة ، فقد كان هؤلاء يحملون الامل للمزارعين المقهورين بانحسار قمع السلطة الذي يهيمن على كل جوانب حياتهم بما فيها الجانب المعيشي . لكن الوجهة التي أخذتها علاقة المقاومة بالسكان لم تساعد على شق الطريق لتحولات حقيقية كان يمكن أن ترسم للجنوبيين اتجاها اخر غير النزوح .

## ٤ — نحو لقاءات فلسطينية لبنانية واسعة

هذا التحليل النقدي لممارسات المقاومة ( والحركة الشعبية اللبنانية المستجيبة لها ) على امتداد العامين الماضيين ، ليس المقصود بطرحه سوى أن يشكل نقطة انطلاق نحو استجابة فعلية لمتطلبات مرحلة المواجهة الجديدة : حزام الامن الاسرائيلي ، النزوح ، وتحركات السلطة الجديدة .

فهذه الظروف التي استجدت تفرض تحركا يتجه نحو صياغة رد يكون بمستواها . وفي هذا النطاق نستطيع ايراد الاشارات الاساسية التالية :

أولا — ان بقاء المنطقة الحدودية خالية من سكانها، يزرع في وجه المقاومة عقبة اساسية تقلص الى حدود بعيدة امكانات مواجهتها للخطة الاسرائيلية الجديدة . ان عودة السكان الى قراهم تشكل الان مسالة ملحة يجب أن ينصب عليها جهد كبير . وهذه العودة ليست رهنا بالاماني ولا هي متحققة بمجرد أن نقترح على النازحين ان يعودوا . الا أن الاوضاع المادية الفعلية لعدد وافر من النازحين تجعل من احتمال العودة احتمالا يرتكز الى اساس موضوعي . فهؤلاء الذين لن يجدوا في المدينة مجالا للعمل والذين ترتبط معيشتهم فعلا بالمنطقة التي غادروها ، سوف تبقى العودة واحدا من الحلول التي يطرحونها على انفسهم . ولذلك لا بد أن تحتل مسالة عودتهم مكانا رئيسيا في خطة عمل المقاومة ( واليسار ) خلال هذه المرحلة .

ثانيا — ان متطلبات المرحلة الجديدة من المواجهة تفرض مراكمة خطوات فعلية من جانب المقاومة الفلسطينية والحركة الشعبية اللبنانية نحو صياغة وجهة عمل جديدة تستند الى :

أ — خطة سياسية وعسكرية محددة ومشتركة تجمع منظمات المقاومة على صعيد واحد في مواجهتها لقضايا عملها السياسي والعسكري ضمن الوسط الفلسطيني : في المخيمات وعلى الحدود .

ب — تحديد واضح لطبيعة العلاقة بين المقاومة والحركة الشعبية اللبنانية ، يمكن أن ينبثق عنه برنامج عمل مشترك على الصعيدين الجنوبي الخاص والوطني العام .

ثالثا — ان حق الحركة الشعبية اللبنانية ( بفئاتها التقدمية ) في أن تكون طرفا مناقشا ومؤثرا في خطة العمل الفلسطيني ، تمليه اساسا المسؤولية الوطنية المشتركة في مواجهة عدو مشترك ومصير مشترك . ان النضال من اجل علاقة ديمقراطية موضوعية بين المقاومة والطرف الشعبي التقدمي اللبناني ، بات يشكل احد خطوط الاستجابة المطلوبة لتحديات مرحلة المواجهة الجديدة .

رابعا — ان صياغة وجهة عمل جديدة واعية لنتائج ودروس التجربة السابقة ، ليس أمرا يمكن أن تقرره بضعة اجتماعات تعقد بين ممثلين للاحزاب التقدمية اللبنانية والمنظمات الفلسطينية . ان أي وجهة عمل لا يمكن أن تكتسب جدواها الا اذا اقترن استكشافها — فضلا عن تنفيذها — بعلاقات ديمقراطية مع الجماهير صاحبة الشأن في هذا المجال .

ان جماهير الفلسطينيين ، وجماهير الجنوب ، والجماهير الوطنية اللبنانية المستجيبة لنضال المقاومة ، هي قاعدة كل عمل وهي مادة تنفيذ اي برنامج .

**لذلك نقترح تنظيم لقاءات فلسطينية لبنانية واسعة في ندوات شعبية يمكن ان تبرز من خلالها حاجات العمل الوطني ، الفلسطيني — اللبناني ، الفعلية ومن خلالها يمكن الوصول الى قرارات وتوصيات سوف تشكل بالتأكيد زادا لنضال جماهيري قادر على الصمود في وجه التحديات .**

## تابع — نص المذكرة المشتركة التي ...

ان نؤخذ الحقائق الواردة في اول هذا التقرير بعين الاعتبار فاذا ما تم ذلك تبينت عدة امور :

اولا : أصبح واضحا ، اكثر من اي وقت مضى ، ما لموقف المقاومة في الجنوب وخططها وممارساتها اللبنانية من دور حاسم ومقرر على كل النضال اليساري في الجنوب اللبناني على الاخص . لم نعد أمام « تمايز » يفسح المجال امام كل طرف لتطبيق خطه وتحليله بل نحن امام تمايز لا يكفي أن نعترف به نحن حتى يسير على ما يرام . ان سياسة المقاومة تنعكس بكل ثقلها على الطرف اللبناني ، واذا ما استمرت المقاومة الفلسطينية في عملياتها مثلا ، واستمر النزوح وظلت الحكاية مسألة تحين فرص عربية لتوطيد بضعة مواقع وتعزيز مركز سياسي فان الجنوب سائر لا محالة الى الشلل التام ( مما يفقد كل الشعارات المطروحة مبرر الطرح والتكرار الممل ! ) ، كما أن المقاومة اذا ما استمرت في منطقها ولم تغير وجهة نضالها الرئيسية بحيث تصبها على الوضع السياسي والمادي في الجنوب ، واذا ما بقيت على تلكؤها فان النتيجة واحدة ايضا ولا تنفع كل الشعارات في تعديلها ، خاصة وان امكانات اليسار السياسية والمادية ( القوى، الحماية ، الوسائل ) لا يمكن أن تكفي وحدها ولو افترضنا اقتناع المقاومة بتاجيل « تفجير الثورة » الى ظرف مناسب ، ان هذه الامكانات لا تكفي ولن تكفي لشن معركة على مستوى الجنوب تصل فيها المقاومة ومعها اليسار الى توطيد مواقعهما وطرد السلطة تدريجيا من الجنوب ( حملة بناء ملاجىء في كل القرى . بدايات تنظيم مقاومة شعبية محلية وتوزيع اسلحة مع حملة دعائية مركزة تهدف الى احراج السلطة والهجوم عليها في اضعف مواقعها .. ) .

ثانيا : ينتج من ذلك أن الطرح — بمعزل عن النضال مع المقاومة الفلسطينية بكافة الوسائل المناسبة لتوفير شروطه المادية ( الحماية ، وزن المقاومة السياسي ، الاموال .. ) والسياسية ( برنامج عمل سياسي وطني ) لا يعني شيئا البتة .

### النتائج :

١ — ضرورة القيام بتحليل شامل لوضع النضال الوطني في الجنوب على ضوء ما تقدم وبلورة خطة محددة يناط تنفيذها بعمل مشترك بين المقاومة الفلسطينية وقوى اليسار اللبناني . ( برنامج عمل سياسي لبناني فلسطيني ) .

٢ — تعميم هذا التحليل ونتائجه بقدر ما تسمح الظروف ، على مختلف الاوساط اليسارية والوطنية ، وكذلك على قيادات المنظمات الفدائية سواء في لبنان أم في الخارج ، ونشره في المجالات العلنية المتوافرة بما فيه من انتقادات لسياسة المنظمات الفدائية وتصورها باعتبار أن القيام بهذه المهمة هو اشد اهمية واولوية من آية محاولات يائسة لتنفيذ شعارات لا نملك من وسائل تنفيذها شيئا يذكر .

٣ — بالاجمال ، المباشرة ببناء علاقات متكافئة مع المقاومة لا تستبعد النقد العلني اذا كان ذلك ضروريا بحيث يستطيع اليسار اللبناني أن يؤكد استقلاليته وتمثيله الجماهير الوطنية اللبنانية تمثيلا صادقا في كل ما يتعلق بمصالحها — التي لا تتعارض مطلقا مع مصالح الثورة الفلسطينية في نهاية المطاف — وبحيث يتحرر المناضلون اليساريون والوطنيون في كل مكان من تبعة اخطاء المنظمات ومن عقدة العلاقات الذيلية التي لا مبرر لها ولا يجوز تكريسها مهما كلف الامر ومهما كانت الظروف .

بذلك فقط نقوم بدورنا كيسار حقيقي ونؤكد موقفنا المستقل والمبدئي ونعطي لمفهوم « التمايز » دلالاته ومغزاه العملي .

### خطة دفاعية للجنوب :

**في ضوء ما تقدم يمكن رسم الخطوط التالية لخطة دفاعية في الجنوب يتم تنفيذها من جانب منظمات المقاومة الفلسطينية ، والقوى اليسارية اللبنانية معا :**

اولا : يستفاد من تجربة الاشهر الاخيرة في الجنوب ( الهجوم الاسرائيلي على عيترون ، كفر كلا ، قصف بنت جبيل ، الخيام ، غارات الطيران على العرقوب ) ما يلي :

١ — نزوح عشرات الالاف من ابناء القرى الامامية ، مما يهدد بافراغ هذه القرى وبالتالي ارباك مخططات المقاومة الفلسطينية وجعل استمرارها مستحيلا .

٢ — عدم فعالية المطالب المطروحة سابقا مثل التحصين الفردي ، التسليح الفردي وعجزها عن رفع اجراءات المقاومة والحماية الى المستوى المطلوب : عدم نجدة القرى المهاجمة من جانب المقاومة الفلسطينية ، عدم رفع السلاح الموجود في هذه القرى في مواجهة الهجوم الاسرائيلي .

**ثانيا : ان الوضع الراهن في الجنوب الذي يخدم اغراض السلطة ومخططاتها الرامية الى اقتلاع الفدائيين من الجنوب بغير مواجهة مسلحة ( اظهار عجز المقاومة الفلسطينية أمام اهالي الجنوب عند رد أي اعتداء أسرائيلي مهما كان حجمه ) يستوجب تبديلا جوهريا في أساليب العمل السائدة من جانب الفدائيين والقوى اللبنانية المتحالفة معهم ، باتجاهين متكافئي الاهمية : حملة توعية في الجنوب لم تعد تعني شيئا اذا لم تقترن بخطة دفاعية يطمئن اليها الجنوبيون ويثقون بقدرتها على حمايتهم ، وفي هذا المجال نرى :**

١ — درس تجربة الوجود الفدائي في العرقوب ، والحاجات الملحة لتوفير الحماية المطلوبة ، في ضوء مختلف التوقعات : القصف ، انزال كوماندوس ، غارات طيران ، ( ملاجىء جماعية مامونة ، صفارات انذار ، تعزيز المدفعية المضادة ، حراسة ليلية على القرى ، تسليح الاهالي ، اسعافات اولية ... )

٢ — اقامة شبكة دفاعية في المناطق التي يتواجد فيها حد ادنى من القوى اليسارية على الشكل التالي :

أ — درس الوضع الجغرافي لقرى متقاربة يمكن ان تشكل وحدة دفاعية .

ب — اقامة لجان مسلحة في القرية تتولى اعمال الحراسة الى جانب المقاومة ومهمات اخرى في القرية .

ج — ربط لجان قرى الوحدة الدفاعية ببعضها وبالمقاومة الفلسطينية بحيث يمكن في حال هجوم اسرائيلي :

— خوض المعركة خارج القرية .
— مشاركة المقاومة الفلسطينية ولجان القرية في المعركة .
— مشاركة قرى الوحدة الدفاعية في المعركة اذا استمرت وقتا كافيا .

٣ — طرح موضوع التحصين الجماعي في اطار هذه الخطة .

**ان مشاركة جميع منظمات المقاومة الفلسطينية في تنفيذ هذه الخطة ذات اهمية قصوى ، لامكانات المقاومة السياسية والعسكرية من جهة ، ولضمان فعالية الخطة من جهة ثانية ..**




● تحليل سياسي للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ●

# حول الوضع في البحرين وأبعاده السياسية

**لا تزال القوى الامبريالية وعملائها في منطقتنا واجهزة القمع الرهيبة التابعة للمخابرات البريطانية والاميركية تتصور أن بامكانها أن تضلل الجماهير بمسرحيات متلاحقة ومترابطة ، خالقة التوتر المفتعل بينها والتحركات العديدة لتوهم شعبنا بوطنية الشيوخ مثلا أو حرص الرجعية الايرانية على مصالح شعبنا وعلى روابط الصداقة والاخوة والتضامن ... « الاسلامية ». وقد نسيت تماما أن الثورة المسلحة قد حققت من التقدم في الوعي السياسي لدى الجماهير ما لا يمكن ادراكه في عشرات السنين من العمل السياسي الرتيب .**

## ما هي حقيقة اللعبة الاخيرة ؟

الاطراف المعنية في الصراع : بريطانيا تدافع عن عروبة البحرين طيلة السنوات الماضية ، والرجعية الايرانية تتصيد المناسبات والفرص لتضرب على هذا الوتر في المجالات الخارجية ناشرة الفكر الشوفيني في اوساط الشعب الايراني من خلال مناهج التعليم ( جغرافية ايران وحدودها ) ، اجهزة الاعلام والدعاية والتصرفات الادارية تجاه مواطني البحرين مجندة العديد من مفكري الطبقة البورجوازية الايرانية للقيام بدراسات تثبت احقية ايران في هذه الجزر ، الى العديد من الاجراءات التي غرستها طيلة الفترة الماضية في ذهنية المواطن الايراني .. ومن ناحية اخرى بعض الدول العربية وهي شوفينية التفكير اولا ومخادعة للجماهير ثانيا ، وجبانة عن التصدي للواقع ثالثا ، وتكتفي بين الفترة والاخرى بتصعيد الحملات الاذاعية على ايران لتوهم جماهيرنا بانها حريصة على العروبة في الخليج كحرصها على بقائها متربعة على الشعب العربي في بلادنا . وكامتداد لهذه الرجعية العربية ، توجد الاسرة الحاكمة في البحرين ، والمنتفعين على مائدتها من التجار والمنافقين والعملاء المرتبطين بها . وفي المعسكر الاخر يقف شعبنا العظيم الذي خاض نضالات بطولية منذ ١٩١٩ مرورا بثورة الغواصين عام ٣٢ فاضرابات العمال عام ٣٩ وبروز الحركة الوطنية ٥٤ ــ ٥٦ حتى الانتفاضة العنيفة سنة ١٩٦٥ ، وعلى امتداد هذا التاريخ لم يثبت شعبنا بانه اوعى من هذا التضليل والدجل والنزعة الشوفينية فحسب ، وانما اثبت انه حريص على مطالبيه الديمقراطية من حريا تعامة ، والمطالبة بحقه في تشكيل نقابات وتكتلات سياسية وايقاف حكم المباحث والارها بالذي لا يزال يسود البحرين من ١٩٦٥ ، وطيلة هذا التاريخ لم تقع هناك من الحوادث الهامة التي تقسم شعبنا الى ايرانيين وعرب بل كان هناك وعي سياسي متراص لمطالبه الشعبية ، ومدرك لخطورة النزعة الشوفينية ، وقد حاولت اجهزة المباحث والقمع أن تصعد بعض الحوادث بين الفريقين ، غير أنها فشلت في تحقيق اهدافها .

وبعد الثورة الشعبية في ظفار وامتداد لهيبها على ساحة الخليج ، ادركت بريطانيا قبل غيرها من القوى المرتبطة معها والتي تتمتع بغباء سياسي عجيب وتحتاج الى دفع قوي لاحتلال أماكنها ، أن عليها أن ترتب الاوضاع قبل فوات الاوان . وفي عملية الترتيب اصطدمت بما خلقته طيلة احتلالها للمنطقة طيلة قرن ونصف من الزمان ..

١ ــ لقد خلقت بريطانيا في الخليج ( دول ــ مدن ) على غرار ما كان سائدا في اليونان منذ ثلاثة الاف سنة وحاولت أن تفصل هذه الامارات ــ المدن عن بعضها البعض وتركز النزعة الاقليمية الضيقة جدا وعملت على نمو طبقة بورجوازية ملتصقة بالحكم العشائري في هذه الامارات بالبحرين وقطر وأبو ظبي أخيرا . واستطاعت عن طريق ذلك الحفاظ على مصالحها في المنطقة بتفتيت كافة القوى التقليدية والوطنية .

٢ ــ الادعاءات الايرانية في جزر البحرين والتي رسختها في أذهان الجماهير الايرانية من خلال التعليم والفكر السائد والنزعة الشوفينية التي هي اساسية لاستمرار حكم الاقطاع الامبراطوري وسيطرته على الجماهير الايرانية المكافحة .

وبالنسبة للمشكلة الاولى قامت بريطانيا بدفع القوى العميلة من أمراء ومشايخ بضغوط خارجية ... سعودية وايرانية لجمع هذه القوى التي لا تعرف حتى مصالحها وللوقت الحاضر فقد خطت قليلا الى الامام في سبيل لم الشمل وسد الطريق أمام نزعاتهم القبلية خوفا من أن يتساقطوا وبسرعة أمام ضربات الثورة .

وبالنسبة للادعاءات الايرانية فقد كان لا بد من المسير زمنا في اخراج مسرحية جيدة تبدأ بتصريحات الشاه من عدم استعمال القوة لضم البحرين وضرورة استفتاء شعب البحرين ومترافقة مع هجوم كلامي عنيف ضد الاستعمار البريطاني وضرورة تحرير شعب البحرين وحصوله على حقوقه واخذ رأيه في مستقبله السياسي ، وهكذا تدريجيا في عملية غسل وتهيئة الناس للطبخة الجديدة . وتوصلت رعاية الشاه ومفكري الاستعمار الجديد الى ضرورة الحفاظ على عروبة البحرين، بمعنى اخر ، عدم اثارة القلاقل بعد انسحاب بريطانيا بشكل يحفظ ماء الوجه للاطراف المشتركة في اللعبة سواء الشاه أو شيوخ البحرين او الرجعية السعودية ، ومن هنا فقد ضربت هذه القوى الرجعية الايرانية والاستعمار عصفورين بحجر عندما طالبت باستقصاء للمعلومات يقوم به الممثل الشخصي لاوثانت وهي تدرك تماما أن نتيجته ستكون انعكاس للواقع العربي في البحرين غير أنها ستستعمل هذا السلاح لرأب الصدع بينها وبين الرجعية أولا وستستعمله في مناطق من الخليج كدبي مثلا عندما تشعر بأن الثورة في زحفها العظيم قد وصلت الى الابواب .

ومن خلال النظرة الفاحصة لصراع القوى والمصالح البترولية ، والصراع السياسي في المنطقة تبدو صورة المستقبل واضحة أمام الانسان الثوري بحيث تبدو الحلقات الماضية تكملة لما تخبئه القوى الامبريالية من مخططات ضمن الحدود التالية :

١ ــ ستفك بريطانيا ارتباطاتها العلنية مع امارات الخليج العربي سنة ١٩٧١ ، هذه الاتفاقيات التي تعطيها حق التمثيل الخارجي لهذه الامارات وتعطيها حق الدفاع عن وجودها وعن المصالح الاستعمارية في المنطقة ، وبهذا ستخطو بريطانيا خطوة لا تحسد عليها .. في زحفها الثقيل من مواقع الاستعمار التقليدي الى اساليب الاستعمار الجديد ، ويجب على جميع القوى أن تهنيء بريطانيا في عملية التسليم التي اجبرت عليها للامبريالية الاميركية التي قررت أن ترث ليس فقط المصالح البريطانية وانما كل مصالح الدول الاستعمارية القديمة .

٢ ــ سترتب هذه الامارات الهزيلة ( عدد سكان الامارات التسع ٤٠٠,٠٠٠ ودخلها السنوي التقريبي من البترول ١٨٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار بينما دخل الكويت تقريبا ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار ) أوضاعها السياسية بحيث يحتفظ الشيوخ باستقلالهم عن بعضهم البعض من ناحية الدخل وتوزيعه على افراد الاسر الحاكمة ، بالاضافة الى طريقة كل منهم في ادارة احوال المرعية في اقطاعيته وسيجبرون على توحيد ثياب الشرطة والجيش والعلم والنقد والبريد ، وكل ما من شأنه أن يكون بعيدا عن التاثير على قصورهم وبذخهم .

٣ ــ ستقوم الدول ذات الارتباط الوثيق جدا بالدول الاستعمارية ( ايران ، .... السعودية ) باداء القسم القانوني على المحافظة على هذا الوليد المحروس الذي ولد وهو يعاني من أمراض التورم والكساح والنمو البطيء وقابليته الشديدة للموت وضرورة وضعه في محجر صحي ، ستقوم هذه الدول سواء باعلان رسمي أو ضمني بحراسة هذا الخليج من العدوان الخارجي ومن الاوبئة غير المنظورة التي قد تتسرب الى هذا المريض والمتمثلة بدعوات « الالحاد والدعوات الهدامة المخربة » وستقوم الدول العربية التي لا تزال تعاني ضربة حزيران وتتمسح على اقدام الاستعمار الاميركي باعطاء شيك مفتوح علني للرجعية العربية تحت ستار « الحفاظ على عروبة الخليج وعدم التفريط بشبر واحد من الارض العربية » وشيك مفتوح اخر سري «للحفاظ على مكتسبات الاسلام والتراث الفكري العربي وتوجيهه الطاقات ضد اسرائيل » وفي عملية توزيع الادوار لا مانع مطلقا من الصراخ والسب والشتم العائلي والتهديدات الدون كيشوتية لايران والرجعية العربية .

٤ ــ على بريطانيا وقد صفت الكثير من الترتيبات في الخليج العربي أن تأخذ المبادرة في اخذ مواقع هجومية بالنسبة لعمان ، لترتيب الاوضاع في هذا الجزء الخطر والقابل للانفجار بسرعة وبسرية تامة ، وعلى السعودية اكمال حلقة الانتهاء مما تبقى من وضع الثورة المغدورة في اليمن الشمالي لتلتقي الاطراف في حفلة كوكتيلية تتلاقى فيها الكوفية العربية مع البرنيطة والبنطلون على مائدة تصفية بؤر الثورة التحررية في الجزيرة العربية أي في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية .

٥ ــ في حالة فشل هذا الجزء الاخير من المخطط وقيام بؤرة ثورية اخرى للجبهة الشعبية في عمان الداخل يتوجب على القوات البريطانية المتمركزة في مصيرة وغيرها والقوات العميلة من جيش السلطان وجيش الساحل أن تقوم بدورها في محاربة الثورة عسكريا ويتوجب على اطراف اخرى اجهاض الثورة

البقية على الصفحة ــ ١٥ ــ

## عمليات عسكرية جديدة لقوات جيش التحرير الشعبي

**أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل بلاغات عن عمليات عسكرية جديدة لجيش التحرير الشعبي:**

● في ٢٩ـ٤ـ١٩٧٠ الساعة ٦ صباحا كرر العدو الاستعماري البريطاني محاولته اليائسة لفك الحصار المضروب على قواته في الخط الاحمر « الحصل » والمطوق من قبل الجيش الشعبي التابع للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل منذ حوالي شهرين ، وقد بدأ زحفه من الجهة الشمالية المتاخمة للصحراء « مركز حجليت » بثلاث كتائب متحركة يسانده سر بمن طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني والمدفعية الثقيلة طويلة المدى الى جانب سلاح المشاة والعربات .. وعلى مسافة طولها ٥ كيلو متر في وسط عقبة حمرير تصدت لها قواتنا الباسلة واشتبكت معها في عدة معارك ضارية دامت حوالي ٢٥ ساعة حيث انسحبت قوات العدو بعدها خاسرة الاتي :

١ ــ ١٠٠ مرتزق بين قتيل وجريح ــ بينهم أربعة ضباط بريطانيين .
٢ ــ تدمير ثماني سيارات عسكرية بدفورد .
٣ ــ تدمير بطارية مدفعية ميدان .
٤ ــ اصابة طائرة من طراز هوكر هنتر .

هذا وقد عادت جميع قواتنا الى قواعدها سالمة .. الا أن القصف الوحشي من قبل العدو قد تسبب بقتل الكثير من مواشي المواطنين العزل .

● بتاريخ ٤ـ٥ـ١٩٧٠ تسللت احدى مجموعاتنا العاملة على الخط الاحمر الى موقع للعدو ، وهناك فتحت نيران اسلحتها الرشاشة الخفيفة والمتوسطة .. واستمرت المعركة لمدة ١٤ دقيقة تكبد العدو فيها خمسة من جنوده بين قتيل وجريح . وقد عادت قواتنا سالمة .

وفي اليوم نفسه قامت مجموعة اخرى مقاتلة من جيش التحرير الشعبي التابع للجبهة الشعبية بنصب كمين لرتل من سيارات العدو المتحركة على الخط الاحمر ، وعند وصول السيارات الى القرب من الكمين فاجأتها قواتنا بوابل من نيران اسلحتها الاوتوماتيكية السريعة ، ودام الاشتباك لمدة ١٠ دقائق خسر العدو خلالها احدى سياراته وقتل وجرح جميع من فيها .

هذا وقد عادت مجموعتنا الى قواعدها سالمة .
عاشت ثورة التاسع من يونيو بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل
عاش مناضلو جيش التحرير الشعبي والميليشيا الشعبية .
ولترتفع عاليا راية العنف الثوري المنظم ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية .

● في ٢ـ٥ـ١٩٧٠ وصلت معلومات عن تحركات العدو من مركز حجليت في حملة كبيرة لفتح خطوط امداداته وتموينه . فتحركت مجموعاتنا العاملة على الخط الاحمر لنصب كمائن على طول خط تحرك العدو ، وفي الساعة العاشرة والنصف مساء فتحت قواتنا نيران اسلحتها على قوات العدو واستمرت المعركة لمدة نصف ساعة تكبد العدو خلالها ٢٥ جنديا بين قتيل وجريح وانسحبت المجموعة الى قواعدها سالمة .

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف عاود العدو تقدمه فوقع في كمائن قواتنا مرة أخرى فانهال عليه وابل من النيران لمدة ٢٥ دقيقة تكبد خلالها خسائر جسيمة في الارواح والمعدات .. هذا وقد انسحبت قواتنا الى قواعدها سالمة .

عاشت ثورة التاسع من يونيه بقيادة الجبهة الشعبية
عاش جيش التحرير الشعبي ..
وعاشت الميليشيا الشعبية ..
والنصر حليف الشعوب المناضلة ..



# حول التحركات الاستعمارية في الخليج العربي

● العناصر الانتهازية وبقايا الامامة التي لفظها شعبنا في مسيرته الثورية تتهالك على فضلات المائدة الاستعمارية .

● الاستعمار والرجعية يحيكون المؤامرة تلو المؤامرة للقضاء على ثورة شعبنا في الخليج العربي وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية .

● الوعي الثوري الجماهيري كفيل باسقاط كل المؤامرات التي تحيكها الدوائر البريطانية والسعودية .

الاتحاد

تفاهم تام بين الحاكم والشاه

**تشهد منطقة الخليج العربي نشاطا استعماريا محموما ، حيث تتكالب القوى الامبريالية والرجعية العربية والايرانية للقضاء على طموحات شعبنا في التحرر التام والقضاء على الاحكام العشائرية والتبعية الاقتصادية . وخلال الفترة الماضية انتج جهابذة الاستعمار الجديد العديد من المشاريع العلنية والسرية واقاموا العديد من التركيبات والاتصالات بين القوى المشبوهة والمتساقطة التي لفظها شعبنا منذ بدء مسيرته التحررية .**

لقد أدركت القوى الامبريالية بعد هزيمة حزيران وانتصار ثورة الجنوب اليمني ، واستمرار الثورة المسلحة رغم كل الظروف الصعبة التي واجهتها أن عليها أن تتحرك لقطع الطريق على الجبهة الشعبية التي أعلنت التزامها بتحرير الخليج العربي المحتل من كافة اشكال السيطرة والتبعية الاقتصادية المتمثلة في الاحتكارات البترولية وفي الاحكام العشائرية العميلة ، وبدأت هذه القوى في احاكة المؤامرات وبدأت تتحدث عن الخطر اليساري الصاعد وعن موجة الالحاد المتصاعدة ، وافرغت كل ما في جعبة منظريها ومنظري اليمن الرجعي والبورجوازي من فلسفات وتحليلات عقيمة وتافهة . وبالمقابل بدأت بريطانيا في ترتيب اوضاعها باعلانها الانسحاب المرسمي في نهاية عام ١٩٧١ وفي اقامة اتحاد الامارات العميلة وفي تصفية العلاقات بين القوى الرجعية من ايران والسعودية وشهدت المنطقة اجتماعا بين فيصل وشاه ايران في جدة في حزيران ١٩٦٨ حيث تعهد العملاء بتنفيذ المقررات الاميركية المرسومة في واشنطن والتي اطلع عليها كل منهم في زيارته لاميركا قبل ذلك . وعلى اثر ذلك ارتفعت موجة الصراخ للدفاع عن عروبة البحرين والخليج وضرورة عدم التفريط بشبر من الارض العربية ، كما ارتفعت موجة التأييد العربي المخزى للاتحاد المشبوه حيث صفقت له معظم اجهزة الاعلام في الدول العربية ، وبدأت القوى الامبريالية في تحريك الدمى من شيوخ الامارات ورتبت مسرحية اخراج البحرين من الكابوس الايراني بعملية الاستقصاء الطريفة وبدأ توزيع الاموال على أمراء الساحل يتدفق من السعودية وأبو ظبي .... في الوقت الذي كان أمراء قطر ودبي وبقية الامارات يتمسحون على عتبات القصر الامبراطوري في طهران مشيدين بالعلاقات الطيبة والنوايا الجيدة التي تكنها الرجعية الايرانية لهم واجتمعت كل قوى الاستعمار والرجعية العربية بكل ما تملك شركات البترول من نفوذ اقتصادي مطلق لاحكام الطوق على مسيرة شعبنا الصاعدة . وفي الوقت الذي كانت الامارات تدفع للاتحاد كانت المخابرات البريطانية تجري عملية مسح في عمان في عملية استقصاء للمعلومات لتعرف مدى تاثير الثورة المسلحة على الجماهير المكافحة في عمان الداخل واكتشفت فجأة أن عليها أن تعيد « مسرحية شخبوط » مرة أخرى وبصمت مطلق .

لقد حاولت بريطانيا طيلة الفترة الماضية أن توهم الراي العام بأن وجودها الاستعماري يتلخص فقط في الامارات ، وأنها لا تستطيع أن تعمل أي شيء في عمان لانها دولة مستقلة بل حاولت بشكل مذهل أن تقيم جدارا من التفكير الخاطيء لدى العديد من الناس بان حدود الخليج انما تبدأ وتنتهي بحدود هذه الامارات القائمة على بحر من البترول ، ووقع العديد من المواطنين في الشرك الذي نصبته بريطانيا ، فمنهم من ركز على ضرورة تطوير البحرين وتعرية الاوضاع فيها ومنهم من نظر الى المشكلة وكانها عمانية وعمانية فقط .

ولقد عملت بريطانيا طيلة السنوات الماضية على تجميع العديد من الاحتياطي المحسوب على الحركة الوطنية في الخليج ابتداء من المتساقطين في مسيرة الحركة الوطنية في البحرين مرورا بقطر والساحل وركزت احتياطها على ما تبقى من مجاميع الامامة ( غالب ــ طالب ــ سليمان بن حميد ــ الحارثي ــ الغزالي ) وعلى صعيد منطقة ظفار ، فقد التقت العناصر التقليدية التي لفظتها الثورة من أول ايامها ، هذه العناصر الانتهازية التي تريد تحقيق اهدافها الشخصية الضيقة على حساب شعبنا وثورته التحررية .

من هنا ندرك الحيز الحقيقي لكل الاتصالات الاخيرة التي قام بها هؤلاء العملاء في بيروت والعراق .... ابتداء من بن نفل ويوسف علوي ولقائهم مع ممثلي الامامة وبقاياها من سعيد الحارثي وغيرهم ، ويكفيهم شرفا أنهم التقوا بالاستعمار ليبيعوه ثورة هو يعرف أنهم لا يملكون أي شيء في تقرير مصيرها . وان جماهيرنا لتعرف جيدا من هو بن نفل الذي كان باستمرار العميل الاول للسعودية والحريص على صداقته للمخابرات البريطانية كما أن الثورة في مسيرتها قد لفظت العديد من أشكال يوسف علوي ، هذه العناصر اليمينية المستعدة للمساومة على الثورة في الملاهي الليلية في القاهرة وبين أيدي غواني المخابرات البريطانية والاميركية في بيروت .

ان الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل تدرك جيدا ــ لانها درست بعمق مسيرة العديد من الحركات التحررية ــ ان هذه التحركات هي تسلسل منطقي في معسكر الثورة المضادة وتدرك جيدا أن الاستعمار البريطاني وقد ذهل من الضربات العنيفة التي بدأ الثوار في توجيهها باستمرار على صلالة وعدم قدرة جيش الاستعمار على اختراق الخط الاحمر ، لا بد من أن يلتقط كل هذه العناصر وتجميعها وازالة التناقضات الثانوية بينها وسيطرحها كبديل للجبهة الشعبية القائدة لكفاح شعبنا العظيم وهي تدرك أن شعبنا الذي استطاعت طليعة ثورية في الجبهة أن تنتشله من عصر ما قبل الحضارة بالتعليم الثوري والمشاركة اليومية في حياته وتحرير المرأة والرجل من كل الاوهام والغيبيات والاتكالية التي عاش عليها الاف السنين بطريقة اذهلت العديد من المراقبين والصحفيين الذين رأوا في هذه المنجزات اعجازا للثورة . غير أن شعبنا في طموحه المشروع استطاع أن يقضي على العديد من أمراضه الاجتماعية ومن تراث غيبي ثقيل ساهمت في وضعه القوى الرجعية والاستعمار طيلة اجيال عديدة . ولقد استطاعت الثورة أن تحرر والى حد كبير الرجل والمرأة من العديد من العلاقات الخاطئة وأن ترسم علاقات انسانية جديدة لا يمكن لمنظري اليمين والمعجبين باصلاحات البورجوازية الصغيرة أن يدركوا عمقها ومحتواها الطبقي الانساني وبأنها اكثر وأعمق من كونها « أعلام مرفوعة » .

**ان الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل اذ تفضح كل المخطط السعودي البريطاني في القضاء على ثورة الجنوب اليمني والثورة المسلحة في الخليج العربي ، تثق جدا في وعي شعبنا المتزايد وتثق جيدا بأن التاريخ لا يمكن ارجاعه الى الوراء مهما حاولت هذه القوى أن تضع العصي في عجلة الثورة ، غير أن شعبنا الذي أطاح بالانظمة الرجعية في العديد من أقطاره ، قادر على الاطاحة بهذه الانظمة المهترئة وقادر على التصدي لكل هذه المخططات المشبوهة .**

**اللجنة السياسية**
**للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل**





# وصيّة فارغا

## واحد من أبرز الاقتصاديين السوفياتيين يقول رأيه في تجربة بلاده!

ظهر اخيرا في فرنسا كتاب تحت عنوان « وصية فارغا » ، كتب مقدمته روجيه غارودي . وأوجين فارغا ، مؤلف الكتاب ، ظل حتى وفاته عام ١٩٦٤ ، واحدا من أكبر علماء الاقتصاد السوفياتيين على الاطلاق . وهو مناضل شيوعي عريق ، من أصل هنفاري ، اشترك في الثورة الشيوعية الهنفارية عام ١٩١٩ وكان مفوضا — أي وزيرا — للمالية في الحكومة الثورية . وبعد أن سحقت الثورة استقر في موسكو وأصبح عضوا في اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي .

أما الكتاب — الذي ننشر هنا صفحاته الاخيرة — فهو عبارة عن ملاحظات حول التجربة السوفياتية كتبها فارغا قبيل وفاته . واذا كان ما ننشره يحتوي نقدا حادا لهذه التجربة ، فانه يحتوي ايضا تفسيرا للظواهر التي يعرض لها المؤلف ورأيا في الاسلوب اللازم لمعالجتها . وقيمة هذا النقد أنه صادر من الداخل وأن صاحبه من أبرز الوجوه العلمية السوفياتية وأكثرها معرفة بالمجتمع السوفياتي وانه مناضل شيوعي لا شك في ولائه لقضية الاشتراكية .

ونحن اذ ننشر هذه الصفحات نريد أن نشدد على اننا نحاول كسر تقليد .. هذا التقليد الذي تسير كل صحيفة عندنا — حسب لونها — على احد جانبيه ، هو أن يوضع القارىء أمام واحد من أمرين : اما تشويه التجارب الاشتراكية والهجوم عليها من موقع طبقي معاد لها ، واما الاكتفاء بحمل المباخر لهذه التجربة أو لتلك وبالتالي ترك الكلام عن العيوب التي لا يمكن انكارها لوسائل اعلام البورجوازية . والموقف السليم هو الذي لا يخضع لهذا الخيار الزائف والذي يرفض الاعتقاد بأن اعلان الحقيقة هو تنفير للجماهير من المبادىء الاشتراكية .

ان القواعد المادية والايديولوجية التي تحكم البلاد هي التي تولد ، في نهاية الامر ، اخلاقيات المجتمع ، والاخلاقيات الدينية القديمة التي كانت تحض على فعل الخير وعلى الانتصار للعدل في سبيل الحياة الابدية ، قد فقدت هيبتها منذ زمن طويل في عين اغلبية اعضاء المجتمع الجديد ، وان كان التجريد البارد الذي تتسم به الدعاوة الايديولوجية الرسمية يدع البعض يقعون في غواية المرهزية الدينية المعجوز . أما الاخلاقيات المادية الجديدة ، فهي لم تخضع لتحليل على الصعيد النظري ولا وجدت لنفسها اساسا فلسفيا أو تاريخيا . فهي ايضا لاتتعدى الاعلان الايماني لشعارات مجردة عاجزة عن ممارسة تاثير قوي وعميق على النفوس . والعلاقات التي تحكم المجتمع السوفياتي تشجع غالبا على بعث رواسب او افعال لااخلاقية. فمن ناحية ، تتسبب الرفاهية المادية والتسهيلات المعيشية المبالغ فيها التي تتمتع بها ارستقراطية الحزب البيروقراطية بالغرور والتعالي عند أصحاب الامتيازات من اعضاء « الجهاز » وخاصة عند اعضاء عائلاتهم ، وتتسبب أيضا ، بالانحراف ، في احوال كثيرة . وهي تدفعهم الى طلب المزيد دائما والى تبذير ما يخص الدولة واستملاكه والى أطلاق العنان لاهوائهم التي تقودهم احيانا الى الجريمة . ولقد استعملت الصحافة كلمة « التعفن » وهي تتحدث عن هؤلاء الشبان الذين افسدهم مزيد من الغنى . وهي تتحدث عنهم من آن لاخر وتدينهم ، لكن هذا لا يغير الموضع في شيء .

في المقابل ، نجد أن الوضع المادي الضعيف لشغيلة المدن والارياف ، يحضهم ، في كثير من الاحيان ، على تحسين مستوى معيشتهم الشديد الانخفاض بالسرقة ويجرهم أيضا الى الانحلال الخلقي الذي يعبر عن نفسه بمختلف اصناف المظواهر السيئة ، من ادمان المسكرات الى سوء معاملة الزوجات والاطفال الى النزاعات البيئية الى رفض العمل الى الانحراف واحيانا الى جرائم مجنونة . وما هو غريب هو أن الذين يفسدون حياة عائلتهم ويرتكبون الجرائم ليسوا اناسا غارقين في البؤس الشديد فقط ، بل اناسا يملكون عملا ويتقاضون ، في احيان عديدة ، اجورا جيدة ، يهجرون زوجاتهم وأطفالهم ويخرجون سكاكينهم احيانا ، لا بفعل الفقر بل بفعل النقص في التربية والانحلال الخلقي ، والامر يصل احيانا الى حد الوحشية والسادية ، فلقد حصل أن شخصين تراهنا اثناء لعبة ورق على حياة المارة او الزوار .

وقد يبدو الوضع اقل خطورة في حالة المراتب المتوسطة من المجتمع السوفياتي ، وهي طبقات يتسم اسلوب حياتها بالتواضع ويكسب اعضاؤها ما يكفي لتامين حياة شريفة لعائلاتهم . أما الواقع فهو أن الضمير الاخلاقي لهذه الفئة هو الذي تظهر فيه ، على نحو بارز جدا سمة سلبية اخرى من سمات الحياة السوفياتية : عنينا غياب الروح الديمقراطية الحقيقية والحس المدني . مثل هذا يقود الاشخاص الى البقاء في عالم المصالح الخاصة او العائلية والى التطلع إلى نمط حياة البورجوازيين الصغار . فالمواطن السوفياتي العادي يحصر جل اهتمامه ، في ما عدا عمله، بشراء اكبر مقدار ممكن من سلع الاستهلاك ، وبحيازة شقة جميلة ، وقطعة أرض لبيته الريفي وجهاز تلفزيون وملابس الخ .. وهو يضع بعض المال جانبا ويفخر بذلك أمام اقاربه وجيرانه . والافراد الذين لهم ذهنية من هذا النوع ، يمثلون في الواقع البورجوازية السوفياتية الصغيرة .

هذا وان افتقار الحياة في مجتمعنا الى روح ديموقراطية حية والى حرية الرأي والكلمة، يضاف اليه الطابع الرسمي والايماني للايديولوجية ، يؤديان الى تفكك الاواصر بين اعضاء المجتمع في وجودهم اليومي والى جعلهم لا يبالون ولا يشعرون بحالة قريبهم . والاكيد اننا نجد أسرا وفئات مهنية متحدة ، يتساند اعضاؤها معنويا ، لكنها لا تشكل الا جزرا صغيرة ضائعة في صحراء شاملة من اللامبالاة والعزلة المعنويتين . والذي ليس له عائلة كبيرة متحدة وأصدقاء طيبون ، لا يعود لحياته من أفق سوى رؤساء هم بيروقراطيون باردون وسوى جيران لا مبالين . واذا ما ووجه بالعداوة ، فانه نادرا ما يجد من يظهر أنه يرغب في مساعدته أو يريد مساندته .

المواطنون السوفياتيون ، في مجموعهم ، لا يفقهون أبدا ما يمكن أن تعنيه ديمقراطية سوفياتية حقيقية ولا ما يمكن أن تعنيه جماعية العائلات التي تنتج عنها . وهكذا فاذا كان المجتمع السوفياتي ، في حياته الاجتماعية والسياسية ، قد بات منذ زمن طويل مجتمع بيروقراطية مركزية ، فانه قد بات منذ زمن مماثل ، في مبادئه الايديولوجية والخلقية ، مجتمعا تسلطيا قائما على عبادة السلطات . واكثرية المواطنين الواعين المخلصين للنظام يحمل تحت اسم « الماركسية اللينينية » ، رؤية بورجوازية صغيرة للعالم .

والتطلع الى سلع الاستهلاك والى الاثراء الفردي لا يعود فقط الى السمات الخاصة للعلاقات الاقتصادية والخلقية التي تحكم بلادنا. فمن الجلي أن لذلك اسبابا تاريخية اخرى تفوق كثيرا في عمقها هذه السمات .. ولقد كتب « هرزن » عام ١٨٦٩ في رسالته الاولى الى صديقه القديم : « عندما يفجر البارود عالم البورجوازية كله وينحسر الدخان عنه وترفع انقاضه ، فان هذا العالم سيباشر ، بعد بعض التعديلات ، بناء عالم بورجوازي اخر . وذلك لان هذا العالم لم يكتمل بعد من الداخل ولانه هو عالم الحاضر ولان أي تنظيم اخر لا يوازيه استعدادا للاكتمال بالوصول الى صورته الاخيرة » .

والطريق الروسي للانتقال الى الاشتراكية له سمة خاصة : فبسبب ضعف البورجوازية الموثيقة الصلة بالنظام الاوتوقراطي الاقطاعي وبسبب افلاسها الوطني العام ، توقف نمو الرأسمالية في روسيا منذ بداياته . ولم يعرف الشعب الروسي ولم يعش حقبة طبيعية من العلاقات الرأسمالية . فلم يكتمل اشباع هذه النزعة كما كان سيكتمل في نمو تاريخي موضوعي . على العكس من ذلك سحقت هذه العلاقات التي كان لها وجود ذاتي داخلي اثناء انتقال عنيف الى الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . ولم يكن العالم البورجوازي الروسي قد « اكتمل داخليا » انذاك ، فكان من الطبيعي أن يعود تدريجيا الى الظهور على سطح العالم الاشتراكي ، بمقدار ما كانت مبادىء الانتاج الاشتراكي والحياة العامة تسمح له بذلك . أما العودة الى هذا العالم ( البورجوازي ) فهي مستحيلة ، دون اي شك. لكنه ، وقد كبت في اعماق نفوس السوفياتيين ، يعود الى الظهور كلما سنحت له الفرصة ويشكل عقبة لا يسهل اقتلاعها أمام نمو المجتمع الجديد .

ذاك هو الجانب السلبي من الحياة الاجتماعية لشعب هو الذي افتتح الطريق الروسي للانتقال الى الاشتراكية وما زال يسير عليها منذ حوالي خمسين سنة . ولقد تكونت جميع هذه السمات الضارة ونمت خلال الاعوام الثلاثين من القيادة الستالينية . ثم مات ستالين عام ١٩٥٣ وكان يجوز الاعتقاد ، بعد هذا التاريخ ، أن تغييرات هامة قد دخلت الى حياة المجتمع السوفياتي . فلقد عادت للشرعية حقوقها وتوقف اعتبار الابرياء « اعداء للشعب » وتوقيفهم وتقديمهم الى المحاكم المسرية واعدامهم أو نفيهم أو احتجازهم في معسكرات الاعتقال .

ولكن هل ادى ذلك الى تغيير نظام بلادنا الاجتماعي ؟ يجد المرء نفسه مضطرا الى الاجابة سلبا على هذا السؤال . فان سلطة الدولة لا تزال ملكا لارستقراطية الحزب البيروقراطية . وظلت السياسة محجوبة عن عيون الجماهير الكادحة . والنقابات والمنظمات الاخرى مهما كانت لا تشارك في ادارة الاقتصاد، والشغيلة يتابعون انتخاب نواب للمجالس الشعبية تم اختيارهم سلفا ، وباسم هؤلاء الشغيلة يتابع الوزراء ورؤساء اللجان التنفيذية ورؤساء لجان المناطق في الحزب ، ممارستهم لحكم البلاد . وما يزال التماكس قائما بين اليسر المادي الفائض عن الحاجة في صفوف الارستقراطية القائدة وبين الاجور البالغة الانخفاض التي تتقاضاها اكثرية العمال والمستخدمين والكولخوزيين . وعدم المساواة هذا يتسبب دائما في جرائم عادية كثيرة . والتصور الايديولوجي الرسمي الذي ينزل من القمة دون نقاش لا يزال يهيمن على وعي المواطنين . وذلك لا يزال يؤدي الى توليد مظاهر اللااخلاقية الاجتماعية . وما زال المواطنون السوفياتيون محرومون من أية تربية ديمقراطية حقة .

فهم ينفذون دون اعتراض تعليمات السلطة العليا ويتابعون حياتهم التافهة في الانتاج أو في صفوف المستخدمين او في صفوف البورجوازية الصغيرة . وهذا الطابع الابدي لاصول ادارة البلاد ينجم عن اسباب داخلية وأخرى خارجية .

والاسباب الاولى هي قبل كل شيء أن الارستقراطية البيروقراطية في الحزب التي تكونت وربيت في ظل ستالين لن يحملها شيء في العالم على التخلي راضية عن السلطان الشخصي غير المحدود وغير المراقب وغير المسؤول ولا عن سرية تدابيرها السياسية والاقتصادية ولا عن امتيازاتها القانونية والمادية .. فهي قد تحجرت على هذا المذهب في المعيشة والفكر وهي لا تفهم — أو تتظاهر بأنها لا تفهم — كم هو متناقض دون اشكال ، مع الديمقراطية الاشتراكية الحقيقية . وثمة حدث انموذجي يشهد على ذلك : فالمحاولات التي قام بها خروتشوف للتضييق — ولو جزئيا — من رقعة الرفاهية المادية التي يتمتع بها اصحاب الامتيازات في « الجهاز » لم تسفر عن أية نتيجة ذات شأن . بل أن هؤلاء استطاعوا منعه ببساطة من اتمام ما اراد القيام به .

أما السبب الخارجي لبقاء المبادىء الستالينية فهو بروز الولايات المتحدة ، الدولة الكبرى ذات الطابع العدواني في طليعة العالم الراسمالي. هذا البروز يجبر حكومة الاتحاد السوفياتي على تخصيص موازنة ضخمة للدفاع وعلى الاحتفاظ بنظام سياسي شديد القسوة في البلاد وعلى ابقاء السياسة والاقتصاد وكذلك سلطة الحكم غير المحدودة في حيز السرية .

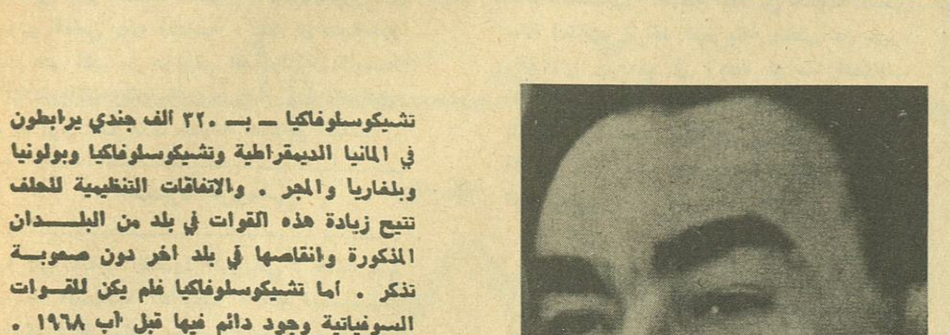
لا بد اذن من انعطاف يتحقق في القمة لتغيير الوضع القائم . فمن المستحيل أن نعلق أملا على مبادرة من القاعدة . ذلك أن الجماهير الكادحة قد تعودت الخضوع على نحو لا يتيح لها الزام الدوائر الحاكمة بالشروع في تحقيق المهام التي كان لينين قد وضعها للمجتمع السوفياتي خلال السنوات الاخيرة من حياته..

**ان تحقيق الشيوعية لا يعني انماء قوى الانتاج فحسب . الشيوعية هي قبل كل شيء نصر كامل للروح الديمقراطية الاشتراكية وللمبادرة المدنية الحرة لدى الجماهير ، المبادرة المبنية على ادارة الشغيلة لشؤونهم بأنفسهم في جميع مجالات الحياة . وطالما أننا لم نبدأ النضال التدريجي الواعي ضد الانحرافات المريعة التي وقعت فيها الديمقراطية السوفياتية والتي تشكل الميزة الاساسية للنظام الحالي ، فان الشيوعية ستكون مستحيلة في الاتحاد السوفياتي ، اكان ذلك بعد عشرين سنة او بعد مائة سنة ، ففي ظل الشروط الراهنة سيبقى النظام الوحيد الممكن نسخة مزيفة عن الشيوعية .**



# أوروبا الشرقية ومبدأ السيادة المحدودة

**بعد عشرين شهرا من دخول قوات حلف فرصوفيا الى تشيكوسلوفاكيا ، بات « ربيع براغ » شبحا من الماضي ، الا انه ما يزال يخيف ، فوجوهه جميعا قد عزلوا والاصوات التي ارتفعت خلاله قد اسكتت ، بدءا بدوبتشيك نفسه وانتهاء باي معلق متواضع في الاذاعة أو في صحافة الحزب. وعاد الانضباط الحديدي يفرض على سائر تنظيمات الحزب وجهة واحدة تحددها القيادة المركزية وحدها فتمسي الديمقراطية المركزية مركزيه فحسب ..**



بريجنيف

واذا كانت الاجراءات « العملية » قد اتت ثمارها في تشيكوسلوفاكيا ، فان الجهد المبذول لايجاد قاعدة سياسية « نظرية » تبرر التدخل وما اتخذ من تدابير في ظل دبابات القوات الحليفة وتشكل حائلا دون العودة الى مثل التجربة التشيكوسلوفاكية في بلد اخر من بلدان الكتلة الشرقية ، هذا الجهد كان وما يزال على اشده طوال الشهور الماضية . فالذين طلبوا التدخل السوفياتي من السياسيين التشيكوسلوفاكيين ، لم يكونوا انذاك — بعد أن عزل طاقم نوفوتني — في موقع مسؤولية يخولهم القيام بما قاموا به ولم يجرؤوا على اعلان اسمائهم في حينه ولم يجرؤ الحكم الجديد على اعادتهم الى واجهة الحياة السياسية في البلاد. لذا بقيت استجابة الاتحاد السوفياتي ودول الحلف الاخرى لطلبهم في حاجة الى مبرر شرعي مبدئي . والمبرر المذكور أمر لا بد منه حينما يقدم الاحتلال على انه « عون أممي » يستهدي مبادىء الماركسية اللينينية . ثم أن المسألة ليست مسألة تبرير فحسب ، بل هي أيضا — كما أشرنا — مسألة ضمان المستقبل . من هنا كانت « نظرية » بريجنيف حول « السيادة المحدودة » ، وهي نظرية تعني أن استقلال أي بلد اشتراكي في اوروبا الشرقية ينحصر في حدود لا تسمح لهذا البلد باعادة النظر في نظام حكمه او بتعريض المنجزات الاشتراكية و « دور الحزب القائد » للخطر . والمثال التشيكوسلوفاكي يوضح أن تقدير الحالات التي يكون فيها مثل هذا الخطر قائما ليس رهنا برأي أحد في البلد المعني نفسه ، بل هو أولا واخرا رهن برأي القادة في الاتحاد السوفياتي. فالذين يتذكرون موقف كادار المجري وجيفكوف البلغاري من « الربيع » — وكان موقفا فيه الكثير من علامات التحبيذ والممالاة — يعجبون من دخول القوات المجرية والبلغارية الى براغ — مع القوات السوفياتية — لسحق هذا « الربيع » نفسه . والامر لا يجد تفسيرا على الاطلاق سوى هيمنة الادارة السوفياتية على سائر الحلفاء في الكتلة الشرقية . على هذا يمسي معنى « السيادة المحدودة » حق الاتحاد السوفياتي في التدخل لاعادة اي بلد من بلدان حلف فرصوفيا الى جادة الصواب ، متى شعر هو — لا سواه — أن هذا البلد سائر في طريق « الانحراف » .

## الستالينية العائدة

وتاتي أهم الاحداث الاخيرة في البلدان الاشتراكية الاوروبية وفي الاتحاد السوفياتي نفسه لتعطي الاندفاع في هذه الموجة زخما جديدا . فحملة « الرقابة الايديولوجية » التي بدأت في الاتحاد السوفياتي ، مع الحركة التشيكوسلوفاكية ، تؤول عمليا الى اعادة اعتبار نسبية لشخص ستالين عن طريق ابراز صورة « معتدلة » له في الافلام والكتب والصحف والاحتفالات العامة والى ضرب المكتاب والفنانين الذين تمتعوا بحرية نسبية في عهد خروتشيف ( غينزبورغ ، سينيافسكي ، دانييل ، سولجنتسين ، امالريك ) . والحملة على اليهود في بولونيا ( هناك ٣٠ ألف يهودي من ٣٠ مليون بولوني ، وقد نزح معظمهم اخيرا ) وصعود موكزار زعيم « الانصار » ذوي الاتجاه « القومي » ، كانا مدخلا لتشديد قبضة القيادة على الحزب والقضاء على بقايا « الربيع » الاخر الذي عاشته عام ١٩٥٦ . أما في المانيا الشرقية ، فالخطر الخارجي سند كاف لابقاء الحال على ما هي عليه في حزب لم يصل اليه من حملة القضاء على الستالينية الا رشاش طفيف . واما في هنغاريا وبلغاريا فان الرد العنيف على حركة تشيكوسلوفاكيا قد أتى على المحاولة الديمقراطية الخجولة التي كانت قد بدأت ، بصورتين متباينتين ، في البلدين .

في هذا الاطار الذي تعود فيه الستالينية لتستقي ، باساليب مختلفة ، حيوية جديدة ، يبرز توقيع المعاهدة التشيكوسلوفاكية السوفياتية وانعقاد مجلس الكومكون ( السوق الاشتراكية المشتركة ) وزيارة الامين العام للحزب الروماني الى الاتحاد السوفياتي فجأة ، فيشكل مجموع هذه الاحداث توكيدا لنمط العلاقات الجديد بين البلدان الاشتراكية ( الجديد نسبيا بطبيعة الحال ) ، وكشفا لضيق الاطار الذي يتم بناؤه بتميز الوضع الروماني، بعد أن تحمله الاتحاد السوفياتي على مضض مدة من الزمن .

فالمعاهدة السوفياتية التشيكوسلوفاكية التي وقعت في براغ يوم السادس من ايار تفتح ، في نص غامض ، مجال التعاضد بين البلدين لحماية المنجزات الاشتراكية في كل منهما .. ولا يوضح النص ما اذا كانت هذه الحماية — التي اتخذت في تشيكوسلوفاكيا شكل الاحتلال العسكري — تتم بناء على طلب السلطات الشرعية في البلد المعني ، فيعطي — النص — بذلك قاعدة شرعية « لنجدة » لم تكن هذه السلطات الشرعية راغبة فيها عام ١٩٦٨ ، ويجعل من هذه « النجدة » سابقة مطروحة أمام سائر البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية . والحال ان اي تدخل عسكري سوفياتي في اي من هذه البلدان — باستثناء رومانيا والبانيا ذات الولاء الصيني — أمر ممكن التغطية في اطار التوزيع الراهن لقوات حلف فرصوفيا . فالاتحاد السوفياتي يحتفظ الان — وبعد أن سحب القسم الاكبر من جنوده في تشيكوسلوفاكيا — بـ ٣٢٠ الف جندي يرابطون في المانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا وبلغاريا والمجر . والاتفاقات التنظيمية للحلف تتيح زيادة هذه القوات في بلد من البلدان المذكورة وانقاصها في بلد اخر دون صعوبة تذكر . أما تشيكوسلوفاكيا فلم يكن للقوات السوفياتية وجود دائم فيها قبل آب ١٩٦٨ . واما رومانيا فقد انسحبت منها هذه القوات عام ١٩٥٨ ، وهي لا تدخلها ، مع قوات الحلف الاخرى ، الا للقيام بمناورات مؤقتة .

## الخطر الاطلسي والدور السياسي

ولا جدال في أن هذه القوات تحمي الانظمة الاشتراكية في اوروبا الشرقية من التهديد الاطلسي المستمر الذي تشكل طليعته قوات الامبريالية الاميركية المرابطة في بعض بلدان اوروبا الغربية وعلى بوارج الاسطول السادس والتي يبلغ تعدادها نحو ٣٠٠ ألف جندي ، ولا جدال — بهذا المعنى — في أن القوات السوفياتية المذكورة تشكل حلقة اساسية من حلقات التوازن المتوتر القائم بين قوى الامبريالية وقوى الاشتراكية في العالم . لكن الذي لا جدال فيه أيضا هو أن هذه القوات تحمي نمطا معينا من علاقات الحكم ونمطا معينا من العلاقة بالاتحاد السوفياتي في البلدان التي ترابط فيها . وهذان « النمطان » هما بالذات ما بدأت التجربة التشيكوسلوفاكية تخرقه عام ١٩٦٨ وما يشكل الوضع الروماني خرقا أدنى اهمية له أيضا . فليس هناك مناص من الربط بين التجربتين اللتين قامتا في هذين البلدين وبين غياب القوات السوفياتية عنهما ( قبل دخولها الى تشيكوسلوفاكيا عام ٦٨ ). ولا ريب في أن تعاظم قيمة هذا الدور السياسي الذي يوليه الاتحاد السوفياتي لقواته بعد الحدث التشيكوسلوفاكي هو الذي يفسر أمرا يبدو مستغربا لاول وهلة . هذا الامر هو أن الحلف الاطلسي بدأ يأخذ المبادرة في الدعوة الى « تخفيض متوازن » لكل من القوات الاطلسية وقوات حلف فرصوفيا المرابطة في اوروبا . هذه الدعوة التي برزت في الدورة الاخيرة للمجلس الاطلسي ، لا تعبر مطلقا عن تناقض في عدوانية الاطلسيين . بل هي تعكس قبل كل شيء تطور الاسلحة النووية الصاروخية ، التكتيكية والاستراتيجية ، بحيث تناقص دور الاعداد الضخمة من المشاة والمدرعات في أية حرب مقبلة ، وتعكس ثانيا رغبة الامبريالية الاميركية في سحب قسم من قواتها الاوروبية لمواجهة التضخم المالي المعشش في اقتصادها ولزيادة طاقتها على مواصلة العدوان في مناطق اخرى من العالم ( الهند الصينية — اميركا اللاتينية — الشرق الاوسط عبر دعم اسرائيل ) . هذه المبادرة الاطلسية يقابلها عزوف عن معالجة المسألة في وثائق حلف فرصوفيا الاخيرة ، بعد أن كان هذا الحلف ، في الماضي ، يوجه النداء تلو النداء للتوصل الى نزع جزئي للسلاح عن اوروبا . ولا يجد انقلاب الاية على هذا النحو تفسيرا له الا في حاجة الاتحاد السوفياتي السياسية الى قواته في اوروبا ..

من هنا يمسي توقيع معاهدة الصداقة الجديدة بين تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي حدثا ذا اهمية كبرى . والقادة التشيكوسلوفاكيون يثبتون وعيهم التام لمعنى هذا الحدث واهميته حينما يعمدون — بعد ايام منه — الى « تهنئة » انفسهم ، لاول مرة ، بدخول القوات السوفياتية الى بلادهم عام

## تابع – اوروبا الشرقية ومبدأ السيادة المحدودة

١٩٦٨ . واذا كان ثمة في اوروبا الشرقية من يخشى اثار الحدث المذكور ، فالرومانيون هم اولى الناس بهذه الخشية ، ذلك أن سياستهم تتم على كثير من عوارض الشذوذ عن خط البلدان الاشتراكية الاخرى في اوروبا الشرقية، وهم دون شك هدف محاولة التطويع القادمة .

### الشذوذ الروماني

ما هي مظاهر الشذوذ الروماني ؟ هناك اولا مسالة السياسة الخارجية ، فلقد قامت الحكومة الرومانية بمبادرات متضاربة على هذا الصعيد ، من رفضها قطع علاقاتها مع اسرائيل ، في اعقاب حرب حزيران ، اسوة بسائر بلدان الكتلة ، الى تقربها من الصين ويوغوسلافيا ، في آن معا ، الى اتاحتها الفرصة امام نيكسون ، الخ ... ولا يصل بين هذه المبادرات الا خيط واحد هو الرغبة في الاضطلاع بدور سياسي مستقل عن الخط السوفياتي .. غير أن رومانيا لا تختار مبادراتها المدوية عبثا ، رغم التعارض الواضح بين هذه المبادرات . فالموقف المتودد لاسرائيل يهدف الى استرضاء رأي عام داخلي لا يحكم – شانه شان معظم الاوروبيين – على الصراع العربي – الاسرائيلي ، الا من خلال عدسة الاضطهاد النازي لليهود . والموقف من يوغوسلافيا والصين لا يتعدى قشرة الاصرار على محو صفة التبعية للاتحاد السوفياتي ، ولا يشير الى اختيار ايديولوجي يصل الى أبعد من هذه القشرة . أما نيكسون فهو يجد، بسبب الاصرار نفسه وبسبب بؤس التعبئة الايديولوجية في جميع بلدان اوروبا الشرقية ، عشرات الالوف من الرومانيين يستقبلونه بالترحاب في ساحات بوخارست !!

هذا « الخط » في السياسة الخارجية الرومانية يغطي في الواقع وجهة في السياسة الاقتصادية تهدف الى اقامة صلات متزايدة الخطورة مع السوق الرأسمالية العالمية ، ليس هذا مجال التفصيل في شانها . لكننا نشير الى أن هذه الصلات ما كانت لتشكل جانبا هاما من السياسة الاقتصادية الرومانية لو لم يكن في وسع تشاوشسكو ومعاونيه أن يجعلوا منها مظهرا للتفلت من قبضة سوفياتية حديدية لاشك في ثقل وطاتها على الصعيدين السياسي والاقتصادي ولو لم تكن غلبة انموذج المعيشة البيروقراطي تعبر عن نفسها ، في البلدان الاشتراكية ، بالاقبال على سلع الاستهلاك المصنوعة في الغرب ، وعلى افكار وانماط سلوك ذات منشأ بورجوازي صغير ، تأتي لتملأ الفراغ الذي تتركه في نفوس الشباب ، خاصة ، « ماركسية » امتصت الحقبة الستالينية وذيولها معظم ما تحتويه من زخم الحياة .

والاتحاد السوفياتي يحتمل هذا « الانفتاح » الاقتصادي على الغرب الراسمالي ، ولا يتوانى هو نفسه عن ممارسته ، ما دام لا يجد فيه خطرا على « سوق مشتركة » هو الطرف المهيمن عليها ولا على العلاقات الاقتصادية الثنائية التي تربطه بكل من بلدان الكتلة .. وهو قد احتمل حتى الان سياسة رومانيا الخارجية رغم الغبار الذي تثيره هذه الاخيرة حول كل من مبادراتها .. أما تشيكوسلوفاكيا التي كانت لا تزال مقصرة جدا عن اللحاق برومانيا في هذين المجالين ، فقد أوقفت عند حدها . لماذا ؟ لان تشيكوسلوفاكيا كانت سباقة في مجال ثالث هو المباشرة في تصفية حاسمة لبنية الحزب الستالينية وفي انشاء ديمقراطية اشتراكية جديدة فعلا ، لا يخشى فيها الحزب الشيوعي مواجهة انتخابات حرة ولا مواجهة معارضة منظمة ولا مواجهة حرية الثقافة والاعلام . ورغم أن الحزب الشيوعي – الذي يحكم هذا البلد الصناعي المتقدم منذ ١٩٤٨ – قد بدا مالكا لجميع مقاليد الانتصار في معركته هذه ورغم أنه قد رفع ، خلال اشهر قليلة ، عدد المناضلين العاملين فعلا في صفوفه الى ستة امثالهم ، فقد اتهم بانه يتخلى عن دوره القيادي ورفعت في وجهه فزاعة العلاقات الاقتصادية مع الغرب ، دون آن يتذكر الا القلائل أن العديد من البلدان الاشتراكية الاخرى قد سبقته باشواط في ميدان هذه العلاقات .

أما الهدف الحقيقي الذي صوبت اليه مدافع الدبابات في اب ١٩٦٨ ، فلم يكن الا الديمقراطية الجديدة التي كانت تهدد بكنس العلاقات الستالينية داخل كل واحدة من الدول الاشتراكية وبكنس العلاقات نفسها بين كل من هذه الدول والاتحاد السوفياتي . وغياب مثل هذه الديمقراطية عن رومانيا – التي يحكمها حزب حديدي شبيه بالاحزاب الاخرى شبه التوأم بتوأمه – هو الذي يغذي صبر الاتحاد السوفياتي ، حتى الان ، عن مظاهر العصيان الروماني ..

الا أن مواجهة الضغط السوفياتي قد تلجىء الحكم الروماني الى تحرير قوى داخلية قادرة على القيام بأعبائها ، وبالتالي الى سلوك الطريق التي دق عليها عنق دوبتشيك .. أمام هذا الاحتمال يحاول برجنيف، بكل قواه ، أن يشد تشاوشسكو عن عتبة الكتلة الى ابعد أعماقها .. فاذا « بالكومكون » في دورته الرابعة والعشرين التي اختتمت أعمالها في ١٤ أيار ( بعد توقيع معاهدة الصداقة التشيكوسلوفاكية – السوفياتية باسبوع واحد ) يقرر انشاء مصرف مشترك للاستثمار، يشكل قيامه خطوة بالغة الاهمية في زيادة الترابط الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية . أي ان الاتحاد السوفياتي يحاول اصابة حكم تشاوشسكو في الجانب الذي يعطي كل خطه « الاستقلالي » بعض المضمون ويشكل القاعدة الواقعية لسياسته الخارجية المتناقضة . غير أن رومانيا ترفض الانتساب الى هذا المصرف، فينجم عن ذلك اضطرار تشاوشسكو الى القيام بزيارة مفاجئة لموسكو في ١٨ أيار ، بحث اثناءها ، على الارجح ، مجمل العلاقات بين البلدين .. واذا علمنا أن معاهدة الصداقة الرومانية – السوفياتية السابقة قد انتهت مدتها في أوائل عام ١٩٦٨ ، ادركنا لماذا يؤجل ، شهرا بعد شهر ، موعد التوقيع على معاهدة جديدة ، وانكشف لنا أيضا معنى جديد من معاني السابقة التي تشكلها المعاهدة الاخيرة بين الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا .. فلعل القادة السوفياتيين يطمعون في رؤية توقيع تشاوشسكو على معاهدة مماثلة تضع حدا نهائيا لقلقهم على وجهة الاوضاع في رومانيا .

**هذا كله يظهر ما تؤول اليه الامور حينما تتحول دكتاتورية البروليتاريا الى دكتاتورية لبيروقراطية الحزب ، لا تستطيع الثبات – حين تستغني عن القمع الستاليني المباشر – الا بممارسة القمع الايديولوجي على الجماهير وحصر حياتها السياسية في تأييد الخط البيروقراطي القائم على بضعة مبادىء فقيرة . وحينما تسود هذه البيروقراطية على عدة احزاب في عدة بلدان اشتراكية وحينما تتم صياغة الخط في احد هذه البلدان دون سواه ، يمسي بقاء البيروقراطية على رأس كل حزب شرطا لفرض هذا الخط على تلك الاحزاب جميعا وتمسي الحريات الجماهيرية خطرا على ولاء البلدان الصغيرة للبلد الكبير القائد ويمسي كل تفلت من قبضة هذا الخطر معرضا للتحول الى هرب نحو معسكر العدو .. الخ .. هكذا يستعاض عن التعاقد الاممي الحر بمبدأ « السيادة المحدودة » ..**

لقاء كاسل بين شتوف وبرانت :

# وزن المانيا التي صنعها الحلفاء

**خلال شهرين تقريبا ، في ١٩ اذار ١٩٧٠ ، وفي ٢١ أيار من السنة نفسها ، عقد رئيسا الوزارة في ألمانيا الشرقية والغربية ، اجتماعين في أرفورت وكاسل .**

واذا كان الاجتماع الثاني قد رفع دون أن يتحدد موعد للقاء ثالث فان الحدث يدل دلالة واضحة على العلاقات السائدة بين اوروبا الغربية واوروبا الشرقية . حتى أن وزير الخارجية الالماني ( الغربي او الفدرالي ) والتر شيل ، قال في حديث ادلى به الى المجلة الاسبوعية المعروفة « ديرشبيغل » الصادرة بتاريخ ٢٣ أيار ، ان المانيا الفدرالية لا تضغط على الدول التي تود أن تعترف بالمانيا الديمقراطية ( الشرقية ) ، وأشار الى أن « عددا من الدول التي كانت تفكر في اقامة علاقات مع الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، قررت الانتظار بسبب الحوار الالماني » . لا شك أن هذا الكلام المعسول يخفي واقعا اقل بساطة وطيبة ، ولكنه يشير الى طريق طويل ، نسبيا، بدأت ألمانيا الغربية تخطو فيه منذ انتخاب الحزب الاشتراكي – الديمقراطي وتقاسمه السلطة مع الحزب الليبرالي اثر انتخابات ٦٩.

بينما الاقتصاد الالماني الغربي يقفز الى مصاف الدول الصناعية الاربعة الاولى ( مع الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي واليابان ) ، بقيت السياسة الالمانية في عجز مشلول يجعل منها تابعا شبه ثانوي للسياسة الاميركية . هذا ما يعبر عنه شعار يلوح به جوزف فرانتز شتراوس والزعيم البافاري للحزب الديمقراطي المسيحي الذي حكم المانيا الفدرالية طوال ربع القرن الاخير : « عملاق اقتصادي وقزم سياسي » . لكن شعار شتراوس يمثل ما يسمى بالاتجاه « الديغولي » الالماني الذي يدعو الى المانيا « مستقلة » ، تملك هامشا من حرية الحركة ، كما تملك ، بصورة اساسية ، حرية التسلح الذري ، اما مباشرة، او بواسطة اوروبا ولا سيما فرنسا .

واذا كان حزب برانت قد خاض الانتخابات السابقة ، عام ١٩٦٤ ، بشعار « مثل الديمقراطية المسيحية ، ولكن أفضل منها » ، فهو يحاول في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية أن يجعل من المانيا الغربية « عملاقا » لكن دون أن يتنكر للعلاقات الاميركية والحلف الاطلسي ، وهذا معنى موقف شتراوس ( وهو تنكر جزئي جدا ، كتنكر ديغول مثلا وحتى اقل منه ) . وحزب برانت يبني محاولة لعب دور سياسي نشيط ومبادر يتفق، ولو الى حد ، مع الوزن الاقتصادي الكبير الذي تلعبه الصناعة الالمانية ، على سياسة ما يسمى « الانفتاح على الشرق » . فكل مبادرة سياسية ألمانية (غربية ) معرضة للتشكيك والرفض من قبل عدد كبير من دول العالم اذا لم تستطع التحرر من وصمة التوسع والعدوان التي لحقت بالمانيا منذ الحكم الهتلري ، ثم منذ المشاركة في هيئة الدفاع الاوروبية عام ١٩٥٢ التي أقرت اعادة تسليح المانيا الغربية لتقف في وجه « العدوان » المزعوم الذي كان يلوح به المعسكر الرأسمالي ويدعي أن الكتلة الشرقية تعد له ، مما ادى الى عودة الظاهرة العسكرية بصورة حملت المفتش العسكري العام ، وهو ليبرالي النزعة ، الى الاستقالة عام ١٩٦٢ بعد أن أفشى تقريرا يتهم فيه قيادة الجيش برعاية النزعة الالمانية ، الى الثار والاعداد للحرب . وتتمثل هذه النزعة بصورة اساسية في الدعوة « الجرمانية » الى اعادة توحيد المانيا وفرض النظام المرأسمالي ، بالتالي ، على المانيا الشرقية . مما يشكل في قلب اوروبا دولة ذات موارد صناعية وزراعية هائلة تسحق كل مقاومة قد تبدر من حلفائها والدول المجاورة لها ، مهددة من جهة الشرق كل التوازن العالمي . وليس هذا المتصور خيالا جامحا : حتى اليوم لم تعلن بعد المانيا الاشتراكية الديمقراطية التي يرئس حكومتها مقاوم سابق للنازية ، لم تعلن احترامها للحدود الحالية ولا سيما حدودها هي مع بولونيا ، أي خط اودر – نايس . هذا رغم أن بداية متواضعة قد تمت مع وصول برانت وحزبه الى الحكم وذلك عندما اعلن اعتبار معاهدة ميونيخ التي ضمت السوديت الى المانيا الهتلرية ، لاغية وباطلة .

اذا كانت اوروبا الشرقية هي العائق في وجه اعتراف عالمي بأهلية المانيا لان تكون طرفا سياسيا مقبولا فان المدخل الاكيد هو المانيا الشرقية نفسها . هذا لا يعني أن المداخل الاخرى معدومة . وأولها الاتحاد السوفياتي نفسه . لذلك ، فمنذ تسنم برانت السلطة وهو يسعى لعقد معاهدة استبعاد لجوء الى القوة بين الاتحاد السوفياتي والمانيا . وان احتمالات متعددة يغلب عليها الطابع التجاري ، اقيمت مع عدد من عواصم اوروبا الشرقية ، لا سيما رومانيا . والمانيا الغربية ترى في انفتاحها على الشرق ، عدا رفع الوصمة السياسية التي تكبلها ، مجالا تجاريا ضخما لتصريف نتاج صناعة ذات انتاجية مرتفعة . والانفتاح على المانيا الشرقية تبع مباشرة التوجه نحو الاتحاد السوفياتي في أرضه ، وأن كان مجرد اللقاء على أرض المانية شرقية ، بادرة ايجابية . لكن لا يسع المانيا الشرقية الاكتفاء بالبوادر. فهي ، على وزنها الاقتصادي المتزايد الذي يجعلها في مقدمة الدول الصناعية ، استطاعت أن تكسب اعتراف عدد من دول العالم التي طرحت مبدأ هالشتاين جانبا (١) . ثم ان العلاقات الاميركية – السوفياتية استقرت على عدم التراجع عن تقسيم المانيا . وبادرة برانت نفسه بالانضمام الى معاهدة حظر انتشار الاسلحة الذرية دليل على هذا الاستقرار . اذن ، فما معنى تذبذب برانت في كاسل ؟ لماذا حاول المستشار الالماني حصر النقاش بتفاصيل ثانوية حول توحيد العائلات وزياراتها وقرى الحدود ... وغيرها من الاجراءات التي نعتها بـ « الانسانية » ؟ متحاشيا بذلك معالجة المشكلة الاساسية التي طرحها رئيس وزراء المانيا الشرقية ، ويلي شتوف ، أي الاعتراف الرسمي بوجود دولتين المانيتين ؟

**اذا كانت هذه الخطوة هي الوجهة الاكيدة التي لا مناص منها ، فان المانيا الغربية التي صنعها الحلفاء طوال ربع القرن الاخير تصبح ، عدا النازيين وهم قلة ، بالذين يرون في وحدة المانيا شرط بناء حصن منيع في وجه « الخطر الشيوعي » ، مقدمة « لتحرير » ما اغتصب هؤلاء ، ومنهم عدد لا بأس به في صفوف حزب برانت نفسه ، ذو ثقل انتخابي كبير لا يقوى التحالف الحاكم الرخص على حمله .**

---

١ – المبدأ الذي يجعل المانيا الغربية تقطع علاقاتها مع الدول التي تعترف بالمانيا الشرقية ، باستثناء دول الكتلة الاشتراكية .



# وثيقة سياسية للجبهة الشعبية الديمقراطية

## مقدمة للمجلس الوطني الفلسطيني السابع

# ملاحظات أساسية حول المهمات الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية

**تشهد القضية الفلسطينية منذ بداية عام ١٩٧٠ ، مرحلة خطيرة وحاسمة . وتتعرض حركة المقاومة لحملات «تطويق وابادة » مكثفة ومزدوجة على جانبي الحدود ، اذ أن تصفية المقاومة وعلى الاقل « اضعافها وتمزيقها » من الخطوات الاساسية لفرض تسوية شاملة للقضية الفلسطينية على حساب حق شعبنا في تحرير أرضه وتقرير مصيره بنفسه ، وبالضرورة فان التسوية المطروحة هي في صالح دولة اسرائيل والامبريالية ، وضد عموم حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية .**

ان ما يجري عام ١٩٧٠ ، هو نتاج سلسلة من الاوضاع الدولية والعربية ( الموضوعية ) والفلسطينية ( الذاتية ) تجاه ازمة الشرق الاوسط . وهذا ما يطرح على كافة فصائل المقاومة والمجلس الوطني السابع ، الوقوف بشجاعة وطنية وثورية ، امام مجموع هذه الاوضاع والانتهاء الى حلول ترتقي الى مستوى البرنامج النظري والعملي لمجابهة احتمالات التصفية القائمة، والعمل من اجل تطوير الكفاح المسلح والجماهيري ، سياسيا وعسكريا . ودحر حملات التطويق والابادة التي باتت ظاهرة ملازمة لحياة حركة المقاومة اليومية .

ان هذا يتطلب تحديدا ملموسا للوقائع والاحداث الدولية والعربية والفلسطينية المتعلقة بقضيتنا الوطنية والفاعلة فيها .

### نظرة سريعة على الاوضاع الدولية والصهيونية

مع بداية عام ١٩٧٠ ، اخذت تبرز على السطح ضغوطات المصالح الاميركية وبشكل خاص الشركات الاحتكارية البترولية والمصرفية على سياسة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط ، فقد بدأت المصالح الامبريالية تتلمس مدى الخطورة التي تحيط بها في ظل بقاء ازمة الشرق الاوسط معلقة ، اذ ان حركة المقاومة الفلسطينية تزداد ثقلا في صفوف الجماهير العربية، والتململ الوطني الثوري في البلاد العربية ضد الصهيونية والامبريالية يهدد بانفجار الصراع والصدام مع المصالح الامبريالية ، الاميركية خاصة والعالمية عامة ، كما أن اصدقاء وعملاء الولايات المتحدة في المنطقة العربية لم يعد بمقدور أي منهم أن يتخذ مواقع الدفاع أو التبرير للسياسة الاميركية ، بعد أن أصبح الموقف الاميركي في مساندة اسرائيل يتصاعد يوميا وبثبات واضح رغم جميع النداءات من أكثر من عاصمة عربية لفتح باب الحوار مع الولايات المتحدة الاميركية .

ومن هنا باتت الامبريالية الاميركية تتلمس مدى الخطورة التي يمكن أن تؤدي لها الازمة المعلقة في هذه المنطقة من العالم . فالمصالح الاميركية والقوى والانظمة العربية الرجعية المرتبطة بالسياسة الاستعمارية ، اصبحت مهددة اكثر من أي وقت مضى . وحركة سبتمبر الوطنية في ليبيا ، وحركة مايو الوطنية في السودان تؤكدان هذا ، حيث تمت الاطاحة بالانظمة الاقطاعية – الكومبرادورية المرتبطة بالامبريالية ، وفتحت المناخ لتطورات وطنية ديمقراطية ضد الرجعية والصهيونية والاستعمار .

على ضوء هذا فقد بادرت اميركا الى انتهاج خطة سياسية وعسكرية مباشرة من أجل الاسراع في فرض تسوية لازمة الشرق الاوسط بالقوة ، ووفقا « للمضمون الاميركي – الصهيوني » لقرار مجلس الامن . أي بالاضافة الى انتزاع الاعتراف باسرائيل ضمن حدود امنة ، فلا بد من الحاق أراض فلسطينية وعربية جديدة بدولة اسرائيل . فانتهجت الولايات المتحدة سياسة التخاطب المباشر مع الانظمة العربية الموافقة على قرار مجلس الامن ، وتعددت المشاريع الثنائية للتصفية «بين القاهرة واسرائيل» و « عمان واسرائيل» وترافق مع الحملة السياسية المباشرة – وبمعزل عن المباحثات الرباعية والثنائية الدولية – حملة عسكرية اسرائيلية في عمق الاراضي العربية وخاصة في عمق أراضي الجمهورية العربية المتحدة . واستهدفت الخطة الامبريالية الصهيونية ، الوصول بالانظمة العربية الى نتيجة مؤداها أن الولايات المتحدة هي وحدها القادرة على تقديم الحلول للازمة الطاحنة في المنطقة ، وبذات الوقت ايصال الجماهير العربية الى حالة تفقد فيها اي ثقة بالانظمة والجيوش العربية صاحبة العلاقة المباشرة بالازمة ، ودفع الجماهير للاستسلام للحلول الاستعمارية المطروحة ، هذا أولا ، وثانيا ان التسوية السريعة تقطع الطريق على الرياح الثورية التي تهب على البلاد العربية والتي تهدد بنشوب صراع وصدام واسع على امتداد الارض . ان الامبريالية الاميركية ستزداد ضراوة في محاولات فرض التسوية بالقوة خاصة بعد تورطها الواسع في جنوب شرقي اسيا ، فهي بالاضافة الى الاهداف الاستعمارية – الصهيونية في البلاد العربية ، فانها تستخدم التفوق الامبريالي – الصهيوني في منطقة الشرق الاوسط كورقة توازن دولي لما يجري في الهند الصينية .

ان الامبريالية الاميركية حريصة على مصالحها ومواقعها في الشرق الاوسط ، واذا بقيت الازمة معلقة طويلا فان هذا يهدد بانتشار الحريق الثوري في اكثر من قطر عربي ، ومن هنا ياتي اصرار الولايات المتحدة على جعل عام ٧٠–٧١ عام التصفية الشاملة ، نظرا لخطورة بقاء الازمة قائمة . واذا وجدت الامبريالية أن خطتها بفرض التسوية بالقوة سريعا قد اصطدمت بالفشل وبمزيد من الاحتمالات الثورية التي تموج بها المنطقة ، فان التناقض بين الموقف الاميركي والموقف الصهيوني يبرز الى السطح . فالامبريالية « ليس لها سياسة دائمة بل لها مصالح دائمة ، وطبقا لمصالحها الاستغلالية ترسم سياستها » ، أي أنها تضع مصالحها أولا ، وما دفع الولايات المتحدة للوقوف بصلابة ووقاحة مع الموقف الصهيوني حتى الان ، هو تلمسها أن المصالح الاميركية لم تمس في منطقة الشرق الاوسط بعد مرور ثلاث سنوات على هجمة ٥ حزيران ١٩٦٧ . وفي اللحظة التي تبدأ فيها المصالح الامبريالية تتعرض للخطر ، فان السياسة الاميركية ستجد نفسها مرغمة على التراجع عن الدعم والاحتضان المطلق للموقف الصهيوني التوسعي كما هو واقع حتى الان . وخشية الولايات المتحدة من التململ الثوري هي التي تدفعها للاسراع بتسوية نتائج حرب حزيران ٦٧ .

ان الموقف الصهيوني ذو شخصية مزدوجة، فله مطامحه العنصرية التوسعية بالحاق المزيد من الاراضي الفلسطينية والعربية لدولة الاحتلال ، وبذات الوقت فهو مرتبط جدليا وموضوعيا بالامبريالية الاميركية . وتعمل دولة اسرائيل على انتزاع المزيد من المكاسب الجغرافية ، ولكنها بذات الوقت حريصة على علاقاتها بالولايات المتحدة ، نظرا للمصالح المتبادلة بينهما ، وأي تناقض بين الموقفين سيتم حله بالضرورة لصالح الفريق الاقوى ( الامبريالية الاميركية ) ، فمهما كان عناد الفريق الاضعف ( اسرائيل ) ، فاسرائيل لا تستطيع بحكم تكوينها الذاتي وواقعها الجغرافي أن تشق عصا الطاعة على الولايات المتحدة الاميركية . ومن هنا ثقة اميركا بانها قادرة على فرض الحلول التي تقترحها على حليفتها اسرائيل . وهي تعمل على أن تنتزع اكبر حجم من التنازلات العربية لصالح الصهيونية والوجود الاستعماري الاميركي في بلادنا الفلسطينية والعربية ، ولكنها مع ذلك ليست مع بقاء الازمة طويلا ففي هذا فرصة تاريخية لنمو حركة المقاومة وحركة التحرر الوطني العربية ودفع لتفجير الصراع في أكثر من قطر عربي ضد الامبريالية والصهيونية حيث أن شعوب المنطقة لن تنتظر طويلا حتى تأخذ قضيتها الوطنية بيدها .

وعلى الجانب الدولي الاخر ، فان الاتحاد السوفياتي يقف بصلابة مع « المضمون المصري – السوفياتي » لقرار مجلس الامن ، الذي يؤكد على تنفيذ قرار مجلس الامن بنصه وبدون الحاق أراض جديدة بدولة الاحتلال . الا أن بقاء الازمة معلقة طويلا يهدد بذات الاحتمالات الثورية في انتشار الحريق الوطني الثوري الى اكثر من قطر عربي ضد المصالح والمواقع الامبريالية، وهذا ما يزيد الازمة تعقيدا ويفتح منطقة الشرق الاوسط لصدام طويل الامد سيؤدي بالضرورة الى « فيتنام ثانية » . ويقف الاتحاد السوفياتي مع ضرورات الوصول الى حل سريع للازمة ، وفقا لقرار مجلس الامن الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين ثاني ١٩٦٧ .

### الأوضاع العربية .. والقضية الفلسطينية

لا ناتي بجديد عندما نكرر « ان مصير فلسطين وشعبها تقرر ويتقرر بحكم العلاقة الجدلية ، اليومية ، القائمة بين القضية الفلسطينية والاوضاع المحيطة بها ، وكل تاريخ فلسطين القديم والوسيط والحديث يؤكد هذا القانون». وحديثا هذا ما وقع على امتداد القرن العشرين وبشكل صارخ عام ١٩٣٦ ، ١٩٤٨ ، ١٩٦٧، وحتى الان .

وكما أن اسرائيل بحكم تكوينها الذاتي ( الراسمالي ، العنصري ، التوسعي ) ترتبط جدليا بالامبريالية . فان فلسطين ترتبط جدليا ويوميا بالاوضاع العربية عامة وباوضاع الشرق العربي خاصة ، فضلا عن كون فلسطين جزءا من الامة العربية .

اننا نشهد يوميا التدخلات العربية بالقضية الفلسطينية وبحركة المقاومة سلبا وايجابا . ان أكثر من قطر عربي وافق على قرار مجلس الامن التصفوي ، وبعد مرور ثلاثة اعوام على هزيمة حزيران فاننا نلاحظ أن الاندفاع على طريق الاخذ بقرار مجلس الامن قد ازداد وضوحا وهذا ما يهدد القضية الفلسطينية وحركة المقاومة بالتصفية الشاملة . وفي الاونة الاخيرة فقد اخذت ترتفع التصريحات في اكثر من عاصمة عربية « بالاستعداد للاعتراف بدولة اسرائيل كواحدة من دول منطقة الشرق الاوسط وضمن حدود امنة » فقد اخذ التدخل بمصير

# وثيقة سياسية للجبهة الشعبية الديمقراطية

## مقدمة للمجلس الوطني الفلسطيني السابع

فلسطين وشعبها طابعا سلبيا حادا على حساب عروبة البلاد ، وحق شعبها في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه .

وبذات الوقت فان التدخل بشؤون حركة المقاومة لم يتوقف لحظة واحدة ، وان اتخذ اشكالا متعددة بالمساعدات مقابل الصمت على سياسة هذه الدولة العربية أو تلك تجاه القضية الفلسطينية ، او بالتضييق على هذا الفصيل أو ذاك ومحاولة تمزيق المقاومة على نفسها بوضع فواصل معروفة الاهداف بين « فداء حقيقي » و « فداء غير حقيقي » ومحاولة عزل المقاومة عن دورها الجماهيري الثوري لحماية خطوطها الخلفية ، وتحويلها الى « مجرد ظاهرة عسكرية » في مقدمة الجيوش النظامية دون ممارسة دورها الوطني والسياسي في صفوف جماهير شعبنا . واصبحت معظم الانظمة العربية تزرع العقبات في وجه المقاومة عموما وبعض منظماتها خصوصا . كل هذا ضمن خطة مدروسة ومحسوبة النتائج لتطويق المقاومة وبعثرتها واضعاف النهج الوطني الثوري في صفوفها تمهيدا لافراغ المقاومة من أي محتوى وطني ثوري لتصبح مجرد ظاهرة عسكرية .

والمسالة الراهنة الاكثر خطورة تكمن في حرب الاستنزاف التي تخوضها الرجعية الاردنية واللبنانية ضد المقاومة الفلسطينية (٢٣ نيسان، ١٨ تشرين ثاني ١٩٦٩ في لبنان ، ١٠-٢-٧٠ في الاردن ) .. حتى باتت حركة المقاومة تعيش حياة يومية عصيبة بين مطرقة العدو الصهيوني الامبريالي من جهة وسندان الاوضاع العربية الحاكمة وبشكل خاص الرجعية الاردنية واللبنانية من جهة اخرى . ليصبح الكثير من طاقة المقاومة الجماهيري والمسلح معطلا عن الفعل ضد العدو الصهيوني — الامبريالي لانه مطالب بحماية الخطوط الخلفية للثورة وردع حملات « التطويق والتصفية » من الخلف . واصبح واضحا أن احد الشروط الاساسية للارتقاء بالمقاومة وتطويرها فكريا وسياسيا وقتاليا ، هو في وقف حملات التطويق والتمزيق والتصفية العربية لحركة المقاومة حتى تكون قادرة على مجابهة معضلاتها التكوينية والموضوعية .

وفي الاردن بالذات حيث الميدان المركزي للمقاومة فقد كانت ازمة ١٠-٢-١٩٧٠ مع النظام الرجعي ذات دلالات بارزة ، اكدت اصرار النظام على تصفية المقاومة ورفضه كل محاولات التعايش معه الا في حالة واحدة: أن تخضع المقاومة لمواقف النظام السياسية والعسكرية ، وبتعبير اخر أن تستسلم له . وبعد اندحار حملة ١٠-٢ التي كادت أن تجر البلاد الى حر باهلية فان المرجعية في الاردن لم تتوقف عن مؤامرات ضرب وتصفية العمل الفدائي ... فقد اخذت حملات التطويق تمهيدا لصدام دموي واسع واشعال نيران حرب اهلية ، اشكالا عسكرية وسياسية وعشائرية واقليمية .

— عسكريا ، فقد تم قفل منطقة العقبة بوجه العمل الفدائي وتعرضت المدينة لحملة تمشيط من السلاح حتى تبقى عزلاء أمام العدو الصهيوني ، كما تم قفل منطقة غور الصافي بعد مسرحية « تحريرها » . ويحاول النظام الان قفل الخطوط الشمالية بزرع حقول الالغام على الضفة الشرقية للنهر ، كل هذا لاضعاف العمل المسلح الفدائي واظهاره أمام الجماهير بمظهر « محدود الفعالية تجاه العدو » .

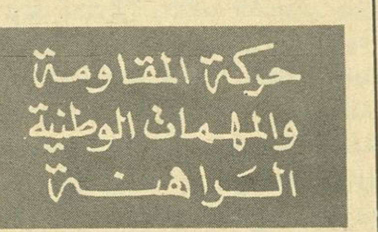
— سياسيا : فقد اخذ النظام بخلق منظمات سياسية ، مرتبطة بأجهزة المخابرات، تعمل لتشويه المقاومة وزرع الروح الاقليمية في البلاد ، مثل منظمات « اللجنة الثورية للتوعية، الاتحاد الوطني الاردني » .

وبنفس الوقت بناء « الشبكات الخاصة » للاغتيالات والاعتداءات على المواطنين باشكال متعددة لبث الرعب في صفوف المواطنين . ودفع ابناء البلد الواحد للاقتتال فيما بينهم ، والعمل على خلق الصدامات الدموية بين الجنود والفدائيين على خط المواجهة مع العدو لزرع روح العداء بين حملة السلاح ضد العدو الصهيوني — الامبريالي الواحد .

— بعث النزاعات العشائرية ومحاولة تعبئتها ضد المقاومة وجرها الى صدام مع الفدائيين ، كما كاد أن يقع في منطقة سحاب مثلا .

ان الرجعية الاردنية التي اضطهدت شعبنا في الساحة الاردنية — الفلسطينية تاريخيا ، تحاول من جديد تمزيقه بين أردني وفلسطيني كما تحاول دفع البلاد الى حرب اهلية لتصفية المقاومة .

ان الاحداث الجارية في الاردن وفي لبنان ايضا ضد المقاومة حيث وقفت الاحزاب الرجعية واليمينية ( الكتائب ، الشمعونيين ، ... الخ ) حاملة السلاح وبصوت مسموع تطالب بتصفية العمل الفدائي من جنوب لبنان ... ان هذه الوقائع ليست معزولة عن مخطط الامبريالية الاميركية لتصفية القضية الفلسطينية وحركة المقاومة في عام ١٩٧٠ — ١٩٧١ .




ان الوقائع والتطورات الدولية والعربية الجارية تهدد القضية الفلسطينية وحركة المقاومة بالتصفية الشاملة في هذه المرحلة . وهذا يفرض على كافة الطبقات الوطنية والفصائل المقاتلة والمناضلة ، الوصول الى برنامج وطني مشترك يمثل برنامج الحد الادنى الذي يمكن أن يلتقي عليه الجميع . وبناء جبهة تحرير وطنية موحدة من أجل ترجمة العمل المشترك في الحياة اليومية ، لتنمية وتطوير المقاومة ضد العدو الصهيوني — الامبريالي ، ودحر محاولات التطويق التصفوية وعرقلة الحلول الرجعية الاستعمارية من المرور الى بلادنا .

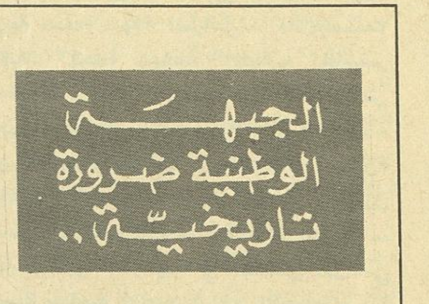
١ — ان صيغة الجبهة الوطنية المطلوبة، يجب أن تمثل استجابة واضحة لوحدة الشعب التاريخية والمصيرية في الساحة الفلسطينية — الاردنية ، وتستوعب « خصوصية الوضع في الضفة الشرقية » بالنسبة لحياة ونمو وتطور حركة المقاومة . فالساحة الاردنية — الفلسطينية هي الميدان الاساسي للثورة وخط الدفاع الامامي عن عموم الجماهير الفلسطينية اينما كان وفي اي قطر عربي ، وحقها المشروع والعادل في حمل السلاح والقتال ضد العدو الصهيوني — الامبريالي .

كما أن الساحة الاردنية — الفلسطينية تشكل القاعدة البشرية والمادية للارتقاء بالاوضاع الذاتية للمقاومة وتطويرها الى ثورة وحرب تحرير شعبية . هذا فضلا عن كون المقاومة تتعرض يوميا الى عمليات تطويق واستنزاف لطاقاتها في الساحة الاردنية وبشكل صارخ منذ أزمة ١٠-٢-١٩٧٠ . ان أي محاولة للقفز عن هذه الوقائع الموضوعية والتاريخية هي عملية لا تخدم في التحليل الاخير الا قوى الثورة المضادة . وهذا ما يفرض على جميع فصائل حركة المقاومة ان تراجع مواقفها وفهمها لوحدة الشعب في الساحة الفلسطينية — الاردنية ولوحدة الحركة الوطنية المسلحة والجماهيرية .

ان وحدة كل القوى والطبقات الوطنية في الساحة الفلسطينية — الاردنية ضرورة تاريخية من أجل انجاز التحرير الوطني وبناء القاعدة الوطنية الثابتة في الضفة الشرقية للكفاح الفلسطيني المسلح . كما أن انجاز مهمات هذه الوحدة بشكل عاجل هو موضوع تحتمه الظروف الراهنة وهو مطلب جماهيري يومي وملح . وبغير هذا فان وحدة الشعب في الساحة الفلسطينية — الاردنية تتعرض يوميا للتمزيق تحت وطأة بعث النزعات الاقليمية بين أردني وفلسطيني والتي تغذيها الدوائر الرجعية والعميلة المعادية لحركة الثورة . كما أن غياب الوحدة العملية يفسح المجال واسعا لابقاء الخطوط الخلفية للثورة في يد الدوائر المعادية مما يشل الكثير من طاقات حركة المقاومة ويضعف امكانات تطويرها باتجاه العدو الصهيوني — الامبريالي ، لتكون « البنادق كل البنادق موجهة الى صدر العدو » .

ان الجبهة الوطنية الموحدة في الساحة الفلسطينية — الاردنية هي المعبر الوحيد عن وحدة شعبنا التاريخية بكل طبقاته الوطنية وفصائله المقاتلة والمناضلة . وهي المسؤولة عن تقرير سياسة ومستقبل حركة المقاومة المسلحة والجماهيرية ضمن حدود البرنامج الوطني المشترك .

ان هذه النظرة الثورية للساحة الفلسطينية — الاردنية تضع حدا لعملية تمزيق وحدة الشعب بين مؤسسات فلسطينية ومؤسسات اردنية، سياسية كانت أم نقابية أم مهنية . كما أنها وحدها الكفيلة بتعبئة كامل طاقات البلاد المادية والبشرية في خدمة حرب الشعب الثورية وحماية الخطوط الخلفية للثورة . والكفيلة بالوقوف جبهة متراصة في وجه محاولات تصفية القضية الفلسطينية وفرض الحلول الرجعية الاستعمارية بالقوة وعلى راسها قرار مجلس الامن الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين ثاني ١٩٦٧ .




ان الجبهة الوطنية الموحدة في الساحة الفلسطينية — الاردنية هي وحدها المؤهلة تاريخيا لتنفيذ البرنامج الوطني المشترك والذي يتناول :

— تطوير وتثوير منظمة التحرير الفلسطينية لتشكل الاطار العريض للجبهة الوطنية ، المتكافئة العلاقات . وتحرير منظمة التحرير من الضغوطات العربية الرسمية الممثلة بالمساعدات المادية . فان تصفية الاجهزة البيروقراطية البورجوازية في المنظمة والاعتماد على المتطوعين الوطنيين والتقدميين ، وتصفية الامتيازات المادية والمعنوية في صفوف جميع القوى المقاتلة العاملة تحت لواء منظمة التحرير ، كفيل بفتح الطريق « للاعتماد على الذات والجماهير » والقوى العربية والعالمية المعادية للامبريالية والصهيونية والرجعية .

— الانطلاق من الايمان بوحدة الشعب في الساحة الفلسطينية — الاردنية ، نظريا وعمليا ، لتعبئة وعسكرة جميع الطبقات الوطنية في كتائب ميليشيا شعبية تمد حركة المقاومة وتطورها ماديا وبشريا وعسكريا ، وتشكل القاعدة الشعبية المسلحة الثابتة لحماية سلطة المقاومة وتعميقها في صفوف جماهير شعبنا .

كما أن هذه الوحدة ممثلة بجبهة التحرير الوطنية الموحدة مسؤولة عن النضال من أجل « عسكرة الاقتصاد الوطني » ووضع جبهة الانتاج في خدمة جبهة القتال ، الطويل الامد . والنضال من أجل جعل الضفة الشرقية قاعدة وطنية وثورية ثابتة في خدمة وتطوير العمل الفدائي الى حرب تحرير شعبية ، طويلة الامد .

ان الايمان بوحدة الشعب في الساحة الفلسطينية — الاردنية يفترض بالضرورة النضال ضد جميع النزعات والمنظمات الجماهيرية والنقابية الاقليمية وبالتالي الغائها كليا وبناء منظمات موحدة في هذه الساحة .

— الالتزام بالكفاح المسلح كشكل رئيسي وقائد للنضال الوطني من أجل التحرير الشامل لفلسطين كاملة وهزيمة الصهيونية ممثلة بدولة اسرائيل والامبريالية والقوى الرجعية المرتبطة جدليا ومصلحيا بالاستعمار والامبريالية .

— رفض اي صيغة من صيغ التسوية السياسية للقضية الفلسطينية سواء أكان ذلك ممثلا بقرار مجلس الامن في ٢٢ تشرين ثاني ١٩٦٧ ، أو أي قرار اخر يمس حق شعب فلسطين في تحرير ترابه الوطني كاملا وتقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه . ورفض أي تجزئة لقضية شعبنا كاقامة دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين باعتباره احد الحلول التصفوية والرجعية الاستعمارية للقضية الفلسطينية .

— الالتزام بالدفاع المشترك عن مجموع فصائل الجبهة الوطنية المقاتلة والمناضلة بوجه محاولات التطويق والتصفية أو تطويق هذه المنظمة أو تلك تحت شعارات مزيفة « بين الفداء الحقيقي وغير الحقيقي » و « الفداء الشريف وغير الشريف » ... الخ من المعزوفات الاستعمارية والرجعية التي تبشر بها قوى الثورة المضادة .

— تحديد العلاقة مع اي موقف عربي على ضوء موقفه من قضية التحرير الشامل لفلسطين أي على ضوء موقفه من قضايا النضال ضد الصهيونية والامبريالية . فان صراع شعبنا مع اسرائيل هو بذات الوقت صراع « مع من يقف وراء اسرائيل » . ومن هنا فان مقياس علاقة الجبهة الوطنية وكل فصيل من فصائلها المقاتلة والمناضلة هو موقف هذا النظام العربي او ذاك من النضال ضد اسرائيل والامبريالية ( ممثلة بالمصالح الاستعمارية في البلاد العربية والمقاطعة الاقتصادية للسوق الاستعمارية العالمية عامة والاميركية خاصة » . وفي موقف أي نظام من حركة المقاومة ممثلة باي فصيل من فصائلها . ولذلك فان العلاقة تقررها طبيعة موقف أي نظام عربي من قضية التحرير الشاملة وما يترتب عليها من نضال ضد الصهيونية والامبريالية ، ومن فتح مجال العمل أمام كل فصائل المقاومة بدون تمييز بينها .

— اعتبار الارض العربية هي الميدان الواسع والمشروع لحركة المقاومة ، وأي تطويق أو تضييق على المقاومة ممثلة بفصائلها المتعددة في أي قطر عربي هو بمثابة الخيانة لقضية التحرير . لذا فان الجبهة تحدد موقفها من أي نظام عربي على ضوء موقفه ايضا من حركة المقاومة .

— مجال نضال شعب فلسطين هو الارض الفلسطينية ، وكل المناطق العربية التي تتواجد فيها تجمعات من ابناء فلسطين ، وكل الحدود المحاذية للمنطقة المحتلة .

— ان الجبهة تعتبر أن القوى والانظمة الرجعية في المنطقة العربية هم الحلفاء المخلصون للامبريالية وللحركة الصهيونية ، وهم ادوات الامبريالية في المساهمة بنتائج حرب ١٩٤٨ حيث دفعت جيوشها للقتال ضمن حدود تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ . وبعد عام ١٩٤٨ لعبت هذه القوى والانظمة دور « الشرطي » في حماية المصالح الاستعمارية على الارض العربية وفي قمع الحركة الوطنية وتصفيتها . هذه الحركة الموجهة بالاصل ضد الصهيونية والامبريالية .

لذا فان الجبهة بحكم الارتباط الجدلي اليومي والحي بين حركة التحرر الوطني الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية ، تلتزم بالنضال المشترك مع الحركة الوطنية والتقدمية العربية ضد العدو المشترك « الصهيونية زائد الامبريالية زائد الانظمة والطبقات الرجعية المرتبطة بالامبريالية والاستعمار » .

ان عملية تحرير فلسطين ودحر محاولات تصفية القضية الفلسطينية وحركة المقاومة ، لا تقع على عاتق شعب فلسطين وحده . فشعبنا يقع عليه دور طليعة شعوب الامة العربية في الصدام والصراع مع اعداء تحرير فلسطين ممثلين بالصهيونية والامبريالية والرجعية المتحالفة مع الاستعمار . وعلى الشعوب العربية أن تاخذ دورها في فتح جبهة صدام عريضة على امتداد الارض العربية لخوض حرب شعبية ثورية ، طويلة الامد ، لالحاق الهزيمة بالتفوق التكني الامبريالي — الصهيوني . ان طريق فيتنام ثانية هو وحده طريق الهزيمة التامة لدولة اسرائيل والامبريالية . وأي طريق اخر هو طريق الحلول التصفوية والرجعية الاستعمارية لقضية فلسطين وحركة التحرر الوطني .

— ان الكيان الصهيوني على ارض فلسطين ذو طبيعة مزدوجة فهو كيان عنصري توسعي، وبذات الوقت مرتبط بالامبريالية ، وقد عملت الامبريالية على زرعه في فلسطين ( قلب الوطن العربي ) ليمارس دور المخفر الامامي والقاعدة الاستعمارية الثابتة لخدمة مصالح الامبريالية في البلاد العربية ، ونضال شعب فلسطين يستهدف تحطيم الدولة الاسرائيلية بكامل اجهزتها العسكرية والادارية والنقابية والثقافية الصهيونية ، وتحرير فلسطين كاملة، واقامة دولة ديمقراطية شعبية يتعايش فيها العرب واليهود بحقوق وواجبات متساوية ، وترتبط هذه الدولة بدولة اتحادية عربية اشتراكية باعتبار فلسطين جزء من الوطن العربي .

— ان النضال التحرري لشعبنا ضد الحركة الصهيونية يستهدف اساسا الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الاميركية ومصالحها في منطقتنا ، فالامبريالية تتولى حماية اسرائيل كحارس أمين لهذه المصالح واداة قمع لحركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية .

وان نضال شعبنا التحرري هو جزء لا يتجزأ من حركة الثورة العربية المعاصرة ، ومن حركة التحرر الوطني العالمية والقوى الاشتراكية والعمالية والديمقراطية في العالم والمعادية للامبريالية العالمية والصهيونية والرجعية العالمية .

— دعوة كافة القوى اليهودية التقدمية ، المعادية للصهيونية ولدولة اسرائيل والمساندة للحقوق الوطنية لشعب فلسطين الى الالتزام بهذا البرنامج والانتظام في صفوف الجبهة الوطنية الموحدة .

— العمل على وحدة التدريب والتسليح لكافة فصائل المقاومة ، ووحدة القوى المقاتلة ومنظمات الميليشيا الشعبية ، للارتقاء بالمستوى التكني والقتالي وتطوير الكفاح المسلح المشترك والموحد ضد العدو الصهيوني — الامبريالي . وبناء كتائب موحدة الادارة والقيادة العسكرية للميليشيا الشعبية التي تمثل القواعد المسلحة لحماية المقاومة من طعنات ومؤامرات القوى المعادية على الخطوط الخلفية للثورة ، والقوى الشعبية المسلحة للصدام مع اي غزو صهيوني لاراضي عربية جديدة تتواجد عليها حركة المقاومة .

— العمل على وحدة الجباية المالية والتمويل المالي المشترك للجبهة الوطنية ولجميع فصائل حركة المقاومة .

— العمل على وحدة التوجيه الاعلامي والتعبئة السياسية الوطنية لجماهير شعبنا بالنسبة لكافة القضايا التي تلتقي عليها الجبهة الوطنية في البرنامج المشترك .

— العمل على وحدة التمثيل السياسي والاعلامي الخارجي للجبهة الوطنية .

ان الحركة الوطنية الفلسطينية — الاردنية هي حركة واحدة يجمعها واقع سياسي واجتماعي تاريخي واحد . وبرنامج نضال وطني واحد ، وبات واضحا وملموسا على امتداد السنوات الثلاث الاخيرة بشكل خاص ، ومنذ عام ١٩٤٨ بشكل عام أن الوحدة المصيرية لكافة القوى والطبقات الوطنية في هذه الساحة ، تفترض تصحيح العلاقة بين فصائل الحركة الوطنية المقاتلة والمناضلة ، وبناء الجبهة الوطنية الموحدة هو التعبير الحقيقي عن واقع تاريخي قائم ، وبغير هذا تكون الحركة الوطنية وفي مقدمتها حركة المقاومة قد ارتكبت خطيئة وطنية لن يسمح لها شعبنا أن تستمر ، وبوحدة كفاحه المسلح والجماهيري والنقابي يصنع يوميا وبالضرورة وحدته الوطنية ويقفل الطريق على محاولات تمزيق وحدة الشعب المصيرية والتاريخية من اي مصدر جاءت .

### ملاحظات انتقادية عريضة على تجارب صيغ الوحدة الوطنية القائمة

ان صيغ تجربة الوحدة الوطنية القائمة حتى ١٠-٢-١٩٧٠ ( المجلس الوطني ، اللجنة التنفيذية ، قيادة الكفاح المسلح ) أكدت على امتداد عام ١٩٦٩ ، انها تفتقر الى برنامج سياسي وعسكري محدد ومشترك ، وهذا ما طبع الممارسة السياسية لكل فصيل من الفصائل المشتركة بهذه الصيغ بطابعها الخاص والنابع من تركيبها الذاتي ورؤياها الايديولوجية والسياسية لحل معضلات التحالفات الوطنية، ومعضلات تطوير منظمة التحرير وتطوير الكفاح الفلسطيني المسلح . فقد بقي كل فصيل يمارس مواقفه السياسية والعسكرية بمفرده الى حد بعيد ، وهذا ما أوقع هذه التحالفات في كثير من التناقض بالمواقف السياسية تجاه مواقف اساسية تتعلق بالقضية الفلسطينية وحركة المقاومة ( مؤتمرات القمة، العلاقة السياسية والاعلامية مع الجماهير ، العلاقة مع الانظمة العربية من خلال مواقف هذه الانظمة من قضايا تمس مصير فلسطين وحركة المقاومة .. الخ ) ، كما أن كل محاولات بناء قوة ضاربة مشتركة كخطوة على طريق وحدة القوى المقاتلة قد انتهت الى الفشل .

كما أن الصيغ القائمة فشلت في ترجمة الوحدة العضوية للحركة الوطنية والجماهيرية والنقابية في الساحة الاردنية — الفلسطينية ، مما شجع القوى المضادة للثورة لزرع النزعات الاقليمية في صفوف شعبنا بين أردني وفلسطيني على كافة المستويات ، وبدأت الساحة تشهد قيام مؤسسات نقابية ومهنية اقليمية انفصالية تشكل في حقيقتها تهديدا جديا لوحدة الشعب ولوحدة حركته الوطنية ، وبالنتيجة تهديدا مباشرا للثورة الوطنية ذاتها .

وقد جاءت ازمة ١٠-٢-١٩٧٠ ، لتقدم صيغة اكثر تقدما للتحالفات الوطنية من الصيغ القائمة ، واكثر استجابة لضرورات تصفية الظاهرة الانقسامية في حركة المقاومة والوقوف جبهة موحدة لمجابهة الازمة وشبح الحرب الاهلية الذي فرضته الرجعية الحاكمة في الضفة الشرقية . كما جاءت مبادرة القوى الوطنية والنقابية والمهنية الاردنية في دعم حركة المقاومة والوقوف جنبا الى جنب مع المقاومة لحمايتها ودحر مؤامرة ١٠-٢ تأكيدا ملموسا ، ثابتا ، وصارخا ، على وحدة الشعب والحركة الوطنية في الساحة ومسؤوليتها كاملة في اللحظات التاريخية في حياة حركة المقاومة . واثبتت بالواقع الملموس الوحدة المصيرية للحركة الوطنية ولشعبنا، كما اثبتت عقم الادعاءات الاقليمية والانفصالية في الساحة الفلسطينية — الاردنية .

ان المكسب الثوري الذي احرزه شعبنا المناضل في ١٠-٢-١٩٧٠ يتحدد بدقة في «التصفية الظاهرة الانقسامية في صفوف حركة المقاومة اولا ، وثانيا في تأكيد وحدة الشعب والحركة الوطنية الفلسطينية — الاردنية « عبر المواقف الموحدة والدماء الموحدة التي سالت دفاعا عن حماية حركة المقاومة من هجمة ١٠-٢-١٩٧٠ التي رسمتها وقادتها الرجعية الاردنية — الفلسطينية في الضفة الشرقية بالتحالف مع الدوائر الامبريالية المعادية لثورة شعبنا ولنضاله المسلح والجماهيري .

ان الالتفاف الجماهيري الذي تم حول القيادة الموحدة والقوى الوطنية والنقابية المهنية التي وقفت بلا تردد في تلك اللحظات الدامية بجانب حركة المقاومة ، يؤكد مدى تعلق شعبنا بالوحدة الوطنية وبوحدة الجبهة الوطنية في الساحة الفلسطينية — الاردنية ، ، ويؤكد اصرار شعبنا على رفض حملات « التطويق والابادة» التي تشنها الرجعية الاردنية — الفلسطينية ضد المقاومة والقوى الوطنية المناضلة .

**ان دروس ١٠-٢-١٩٧٠ ، يجب أن لا تضيع في زحمة الاحداث ، كما أن عنف هجمات الامبريالية والرجعية لتمزيق وتصفية حركة المقاومة والقوى الوطنية المناضلة كمدخل بارز لفرض الحلول التصفوية والاستعمارية الرجعية للقضية الفلسطينية تدفعنا جميعا لمراجعة الصيغ القائمة للوحدة الوطنية بنظرة نقدية مسؤولة لتصحيح العلاقات بين كافة فصائل حركة المقاومة والقوى الوطنية المناضلة وبناء جبهة التحرير الوطنية الفلسطينية — الاردنية الموحدة ، تأكيدا لحقيقة تاريخية واقعة ودحرا لمؤامرات الثورة المضادة ، ودفعا للثورة الفلسطينية حتى تتجاوز ازماتها الذاتية والموضوعية وتتمكن من تطوير ذاتها والانتقال بالعمل الفدائي الى مرحلة جديدة على طريق حرب تحرير شعبية .. طويلة الامد .. تلحق الهزيمة التامة بالامبريالية والصهيونية والرجعية المضادة لثورة شعبنا وحربه الوطنية المشروعة والعادلة .**

## تتمة حول الوضع في البحرين وابعاده السياسية

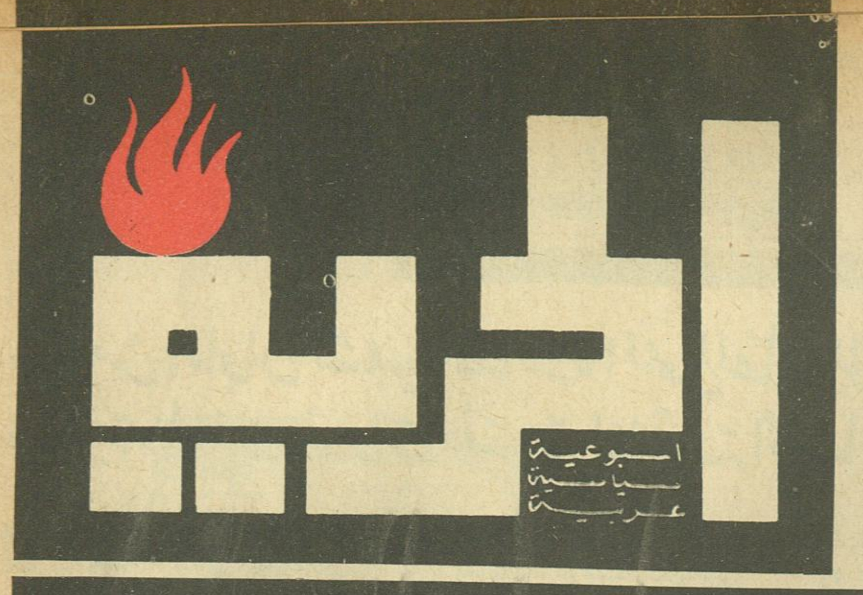
بانشاء العديد من الجبهات والتكتلات المرتبطة بالدول العربية العميلة . وفي حالة فشل جنود الاحتلال يتوجب على السعودية التدخل العسكري المباشر لقمع هؤلاء المخربين وضربهم قبل الوصول الى آبار البترول ، وما يمكن أن ينشأ عندما يصلوا الى هذه المنابع .

طبعا لا يمكن للقوى الرجعية أن يدور في ذهنها امتداد الثورة المسلحة لقطر والبحرين ، وعندما تخطر هذه البادرة في ذهنها تصاب بالدوار المعنيف والهستيريا وهي مستعدة لخنق كل تحرك حتى اعلامي يطالب بسينمات وتسديد ديون الشيوخ وغيرها كما حدث في قطر سنة ١٩٦٢ .

٦ — ومن استقراء للتاريخ المعاصر سواء استعملنا العقول الالكترونية كما هي عادة المخابرات المركزية الاميركية أو درسنا تجربة فيتنام كثوريين في المنطقة واذا تجاهلنا سخافات ودسائس بعض الصحف اللبنانية ( الحوادث في عددها الاخير عن ثورة الجبهة الشعبية ) ، فان الثورة ستمتد لان مهمات مرحلة التحرر الوطني والاستقلال التام لا يمكن السير بها خطوة الى الامام في منطقة الخليج العربي الا بالثورة المسلحة التي ترمي كل مخلفات العهد الجاهل والقرون الوسطى الى متاحف التاريخ ، وتخرج منطقتنا من مرحلة ما قبل الحضارة الى مشارف القرن العشرين . في مثل هذه الحالة واستنادا الى تجربة فيتنام ، على ايران أن تقوم بدور خفر السواحل ومحاصرة الثورة في الخليج والتدخل لحماية الجالية الايرانية والاستقصاء مرة اخرى في دبي والساحل ، وستزج بقواتها لقمع الثوار سواء عن طريق المجندين المتسللين الذين يدخلون بالمئات الى دبي وقطر والبحرين أو عن طريق التدخل العسكري المباشر بحجة الحفاظ على استقلال الخليج وأمنه ، ومن الطبيعي أن تعود موجة الصراخ من دول عربية بعيدة تستصرخ السعودية للدفاع عن عروبة الخليج ، غير أن الاذان ستكون صماء هذه المرة بشكل مطلق !.

وفي كل مرحلة من المراحل التي ستمر بها الثورة سيثبت شعبنا العظيم أن الثورة الشعبية التي تقودها طليعة ثورية ملتزمة بمصالح الجماهير الكادحة وملتزمة بالخط التقدمي ، ومدركة لمهمات مرحلة التحرر الوطني وما بعدها ستنتقل من موقع الى اخر حتى تدك والى الابد جحافل الامبريالية ومصالحها الاقتصادية وركائزها في المنطقة وستجد هذه الثورة التقدمية اذانا تقدمية صاغية في ايران وفي شبه الجزيرة التي تحكمها الاسرة السعودية وستتلاقى أيدي الثوار التقدميين لدحر هذا التكالب الامبريالي الشرس .

**ونحن ندرك أنها ثورة طويلة الامد لانها جذرية ، وهي ثورة قادرة على اجتثاث كل هذه التركيبة القذرة ، والثورة وحدها القادرة على خلق الانسان العربي الجديد .**



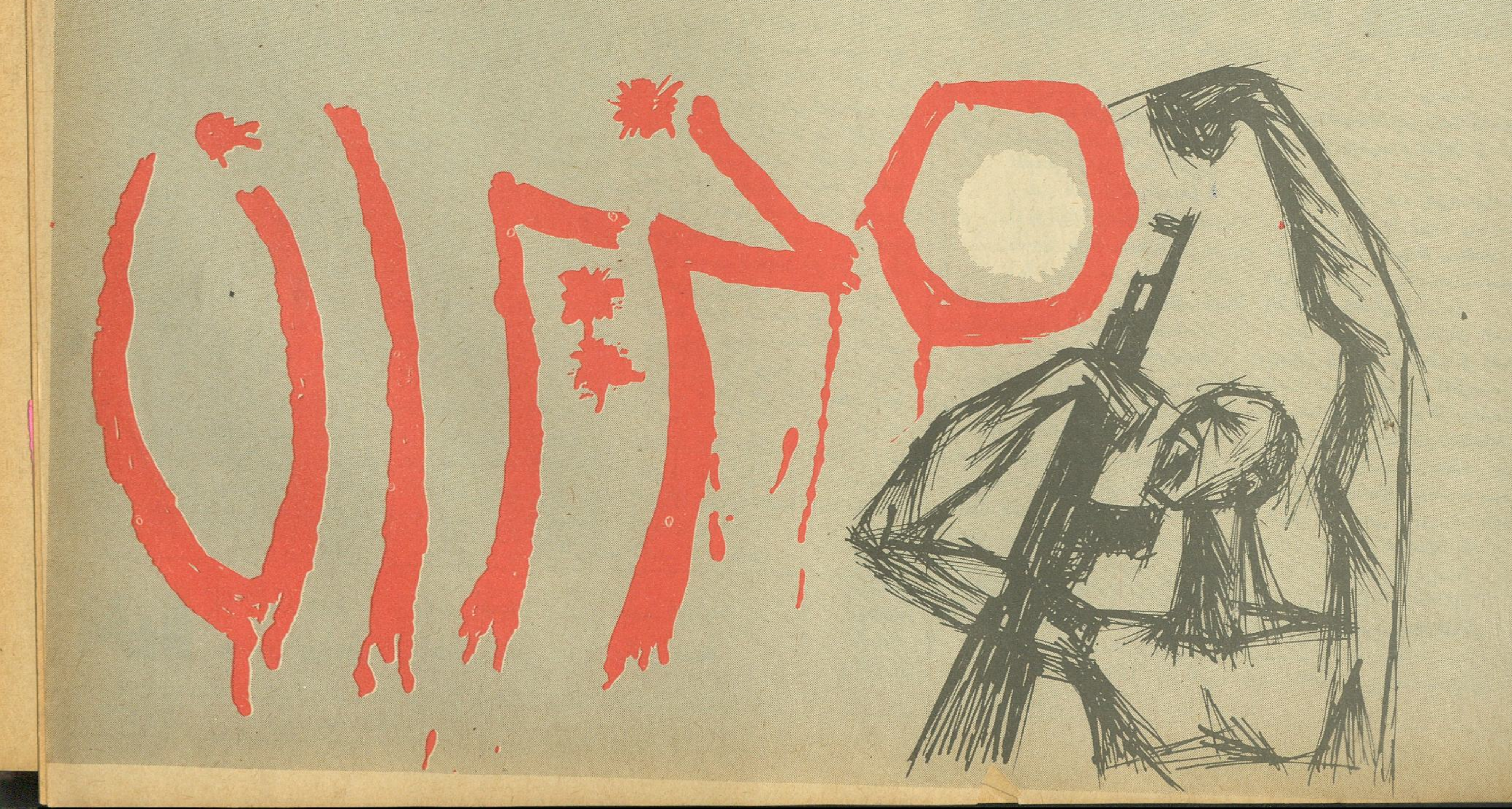

عدد خاص

الحل السلمي في ١٠ مشاريع
دولية ، عربية ، اسرائيلية

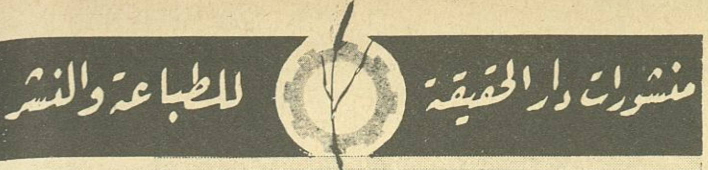
AL • HOURRIAH No 518 • 8—6 — 1970 BEYROUTH
بيروت • الاثنين ٨—٦—١٩٧٠ • العدد ٥١٨ — السنة الحادية عشرة — الثمن ٢٥ ق٠ ل٠


# بعد ثلاث سنوات من هزيمة ٥ حزيران

- المقاومة الفلسطينية : حدودها الراهنة وآفاق تطورها
- نظرة سريعة على إتجاهات الوضع اللبناني
- الوضع العربي والمعركة ضد من هم وراء إسرائيل
- إسرائيل بعد ثلاث سنوات .. نحو قطف الثمرة ؟
- الكر والفر في مواقف الدول الكبرى من صراع الشرق الأوسط








البناية المركزية . بيروت ص ب ٨١٤٧

## صدر حديثاً

- الامبراطورية الأميركية
  كلود جوليان
- التخلف والتنمية في العالم الثالث
  ج. م. البرتيني
- ثورة أوكتوبر في نصف قرن
  دوتيشر ، سويزي ، دوب ، هيوبرمان وغيرهم
- مفهوم الحزب عند لينين والموقف العربي الراهن
  الياس مرقص

## قيد الطبع

- التجارب الإشتراكية أمام مشاكل التنمية
  رينيه دومون - مارسيل مازوير
- في الفكر اللينيني
  لوكاكش ، بوخارين ، غارودي ، آلتوسر
- الإيديولوجية العربية المعاصرة
  عبد الله العروي
- الماركسية اللينينية والتطور العالمي والعربي في برنامج الحزب الشيوعي اللبناني وفي نقدنا لهذا البرنامج
  الياس مرقص
- الامبريالية عام ١٩٧٠
  بيير جاليه
- العالم الثالث أو جغرافية التخلف
  ايف لاكوست
- الماركسية اللينينية أمام مشاكل الثورة في العالم غير الاوروبي
  ستيوارت شرام ، هيلين كارير دنكوس

جميع الأعداد التي صدرت عام ١٩٦٩ مجموعة بمجلد واحد يطلب من الادارة الثمن ٢٥ ليرة لبنانية

احد الاعداد التي صدرت عام ١٩٦٩


الحرية
القسم الثاني من الوثيقة النقدية الشاملة حول تاريخ حركة القوميين العرب في لبنان
الانتفاضة الشعبية مستمرة ضد تآمر السلطة على العمل الفدائي
تجمع الاحزاب والفئات التقدمية يدعو الجماهير الى الانتظام في لجان شعبية لنصرة الثورة الفلسطينية

يرسل بالبريد بعد اضافة ثمن الطوابع

## في المكتبات

منظمة الاشتراكيين اللبنانيين

لماذا !
منظمة الاشتراكيين اللبنانيين
تحليل ونقد
قدم له
محسن ابراهيم
دار الطليعة . بيروت